



جامعة زيان عاشور - الجلفة -  
Zian Achour University of Djelfa  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
Faculty of Law and Political Sciences



## قسم الحقوق

الحضر الدستوري الموضوعي و إشكالية ازدواج  
اللغة الرسمية في الجزائر طبقا للتعديل الدستوري  
لسنة 2020.

مذكرة ضمن متطلبات  
نيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص الدولة و المؤسسات

إشراف الأستاذ:  
-د. طيبي عيسى

إعداد الطالب :  
- لبيض يوسف

## لجنة المناقشة

رئيسا  
مقررا  
ممتحنا

-د/أ. بن أحمد عبد المنعم  
-د/أ. طيبي عيسى  
-د/أ. حميد محديد

الموسم الجامعي 2021/2020

# شكر وعرفان

أشكر الله عز وجل الذي وفقنا إلى إنجاز وإتمام هذه المذكرة.

ثم الشكر للأستاذ المشرف "الدكتور طيبي عيسى" الذي تابعتنا طوال فترة إعداد هذه الدراسة

وأفادنا من سديد رأيه ووجيه نصحه.

وننتقدم بشكر خاص لأعضاء لجنة المناقشة

والشكر موصول كذلك إلى كل الأساتذة الذين ساهموا في تكويني في كل الأطوار التعليمية

وإلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

إهداء

إلى أمي حفظها الله

إلى أبي أطال الله في عمره

إلى إخوتي وأخواتي

# مقدمة

لا تزال مسألة ازدواج اللغة في الجزائر تثير الكثير من الجدل والنقاشات المتضاربة بشأن الفصل في مكوناتها الأساسية وتحديد نطاقها ومآلها، نتيجة التعدد الثقافي والتنوع اللغوي الذي تزخر به الجزائر، انعكست مسألة الهوية على مكانتها العضوية في المنظومة القانونية للدولة وعلى رأسها الدستور، لما له من إسهام وتأثير أساسي في منهجية تكريسها ومدى تفعيل مؤداها الحقيقي على أرض الواقع.

لعل أهم مظهر مجسد ومثير لإشكالية اللغة بامتياز في الجزائر، هو المسألة الأمازيغية، لما يحمله الفصل في هذه القضية من إشكالات متعددة وتداعيات متشابكة، تعبر عن عمق المجتمع الجزائري وتطرح فيه سؤال الانتماء عبر تاريخه الطويل وتحولاته الاجتماعية المترابطة، التي شكل فيها الأمازيغ مكونا ثابتا في تركيبة السكان المحليين، وفاعلا محوريا في الاحتكاك بمختلف الحضارات المتعاقبة على ماضي الجزائر، والتعايش مع الأعراق المكونة لحاضره.

لمعالجة هذه القضية المحورية" الحظر الدستوري الموضوعي وإشكالية ازدواجية اللغة الرسمية في الجزائر "والقيمة التي منحها المشرع الدستوري لمسألة ازدواجية اللغة، ومنحها المكانة المستحقة في نسيج المجتمع الجزائري، راهنت الدولة على الأخذ بسياسة تشريعية تقوم على الحلول القانونية المباشرة، وذلك بشكل متدرج من خلال اللجوء لمراجعة الوثائق الدستورية النافذة.

### إشكالية الدراسة:

تم الاعتراف بالأمازيغية لأول مرة في الدستور، بعد مسار عسير تجاهلت فيه الدولة مرارا مطالب ترسيم الأمازيغية في وثائقها الدستورية منذ أول دستور لها في 1963، إذ سمحت المراجعة الدستورية لدستور 28 نوفمبر 1996 المؤرخة في 10 أبريل 2002، ببيروز المسألة الأمازيغية في القانون الأساسي للدولة الذي اعتبرها لغة وطنية بجانب اللغة العربية، تعمل الدولة على ترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني.

أعقب الاعتراف باللغة الأمازيغية في الدستور، تطور مهم في مسار سياسة التكريس الدستوري والقانوني للهوية الأمازيغية، جسده التعديل الدستوري الأخير المؤرخ في 6 مارس

2016، والذي أقر بموجبه المؤسس الأمازيغية، علاوة عن كونها لغة وطنية، كلغة رسمية للدولة كذلك، وشدد على إنشاء مجمع خاص بها يتبع رئيس الجمهورية يستند على أعمال الخبراء لترقيتها وتسهيل أطر تطبيقها. و تلا هذا التكريس الحظر الدستوري الموضوعي لازدواجية اللغة من خلال دستور 2020 وعليه طرح الإشكالية التالية:

ماهي الظروف والدوافع التي أدت بالمشروع الجزائري الى دسترة الحظر الموضوعي لازدواجية اللغة؟

### أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة من خلال إبراز أنه رغم التمكين القانوني الظاهر للأمازيغية في الدستور الطامح لترقيع مكانتها كلغة رسمية في البلاد، فإن التمعن في خلقية وسياق المراجعات الدستورية الدافعة لتكريسها، يكشف أنها جاءت نتيجة مسار عسير من النضالات الثقافية والمطالبات السياسية التي دفعت السلطة الحاكمة لاحتوائها وإعادة صياغتها في شكل حلول دستورية، وليس كخلاصة نقاش واسع وعميق مع شرائح المجتمع المختلفة والفاعلين السياسيين وقوى المجتمع المدني، أو باستشارة الشعب مباشرة بل نتيجة حظر موضوعي .

### أهداف الدراسة:

الهدف من الدراسة إبراز مسار دسترة الأمازيغية و إبراز تزامنه الذي كان إما مع سياق الاحتجاجات والمطالب الشعبية التي مست منطقة القبائل سنة 2001، وكانت الدافع المباشر لاعتبارها لغة وطنية في التعديل الدستوري لسنة 2002، أو أنها جاءت كخطوة في مسار الإصلاحات التي تلت بروز الحراك العربي أو ما عرف بثورات الربيع العربي، والتي استبقت الإرادة السياسية تداعياته السلبية"، بالتعجيل بالعديد من الإصلاحات الهادفة لتعزيز التمتع بالحقوق والحريات والانفتاح على القضايا الكلاسيكية العالقة في المجتمع، وأهمها المسألة الأمازيغية بترقية مكانتها كلغة رسمية في البلاد بموجب التعديل الدستوري لـ2016، ليتم فيما بعد إدراجها ضمن الحظر الموضوعي من خلال دستور 2020

## أسباب اختيار الموضوع

الرغبة الشخصية في دراسة ظاهرة الازدواجية اللغوية في الجزائر، وكذلك الرغبة في التعرض لموضوع حساس سيثير الكثير خصوصا ما يتعلق بالحظر الموضوعي.

الرغبة في تشخيص أسس ومدى نجاعة الحل الدستوري للمسألة الأمازيغية في الجزائر، وأبعاد دسترتها والمكاسب التي حققها، والآليات الكفيلة بتجسيدها، وعلاقة ذلك كله بتحقيق مشروع الدولة الوطنية، وآفاق تكريسها الفعلي في رهن الممارسة،

## منهج الدراسة:

اقتضت طبيعة الدراسة اعتماد المنهج الوصفي في عرض المفاهيم والمنهج التاريخي من خلال تتبع مراحل تكريس الازدواجية اللغوية ودسترة الأمازيغية، إضافة الى اعتماد المنهج التحليلي في الجانب المتعلق بتحليل القوانين .

## خطة الدراسة

للإجابة عن الإشكالية المطروحة والتساؤلات المتفرعة عنها، ارتأينا اعتماد خطة البحث التالية:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للحظر الموضوعي و الازدواجية اللغوية

المبحث الأول: ماهية الحظر الموضوعي

المبحث الثاني: الواقع اللغوي في الجزائر بين الازدواج والتعدد:

الفصل الثاني : الفصل الثاني: الازدواجية اللغوية من الدسترة الى الحظر الموضوعي

المبحث الثاني: الاعتراف الدستوري والقانوني باللغة الأمازيغية

المبحث الثاني: تقييم فعالية الحل الدستوري لمسألة الازدواج اللغوي

**الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للحظر الموضوعي  
و الازدواجية اللغوية**



## تمهيد

حفاظا على جمود الدساتير ومبدأ سموها واستقرارها واستمرارها؛ تتضمن هي الأخرى أو تنص على نطاق تعديلها، بحظر التعديل الدستوري زمنيا أو موضوعيا؛ ومن خلال هذا الفصل نسعى لإيضاح المفاهيم المرتبطة بالحظر الموضوعي في المبحث الأول ، و بما أن الحظر الموضوعي ارتبط بعدة أسس ومن بينها الازدواجية اللغوية فإننا سنبين الواقع اللغوي في الجزائر بين الازدواج و التعدد في المبحث الثاني

## المبحث الأول: ماهية الحظر الموضوعي

يظهر نطاق التعديل كأهمية دستورية يجب البحث فيه لمعرفة ما مدى سمو الدستور الجزائري بهذا الشأن؛ وعليه نجد نوعين من حظر التعديل: الحظر الزمني؛ الحظر الموضوعي، وهما ما طبقته غالبية الدساتير في العالم؛ بالنص الدستوري الصريح بأن لا يمس التعديل الدستوري بعضا من قواعده ومجالاته أو حرمان تعديله في فترات معينة حفاظا على مكانته واستقرار المؤسسات الدستورية في الدولة؛ ولمعرفة ما إذا كان هذا الدستوري صالحا في الدولة أولا؛ بحيث نبين كل من قيود أو حظر التعديل الدستوري في المطالب التالية:

### المطلب الأول : الحظر الموضوعي في التعديل الدستوري

نتطرق في الحظر الموضوعي في التعديل الدستوري الجزائري إلى بيان مقتضيات القيد والحظر الموضوعي بشأن هذا التعديل؛ ومبينين مدى تطبيق ذلك في نصوص الدساتير الجزائرية، بما أن الحظر الموضوعي يشكل دعما لمبدأ سمو الدستور من الناحية الموضوعية.

### أولا- مقتضيات الحظر الموضوعي؛

يعتبر الحظر الموضوعي من الناحية القانونية حظرا صريحا تأخذ به معظم الدساتير؛ إذ لا يتم أي تعديل دستوري لو يتم المساس ببعض أحكام الدستور نظرا لقيمة هذه الأحكام؛ أو بحكم خصوصية بعضا من الأحكام وهي عدم المساس بأحكام التعديل الدستوري نفسها، ومن ثم القول أن الحظر الموضوعي هو حظر الدستور تعديل بعضا من أحكامه بشكل مطلق أو دائم؛ بهدف حماية الدعائم الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم<sup>1</sup>؛ وكما قد يتقرر حظر تعديل بعضا من نصوص الدستور التي غالبا ما تتعلق بنظام الحكم أو بالمبادئ؛ كالشكل الجمهوري للحكم والتعددية السياسية ودين الدولة واللغة الوطنية؛ وأيضا الثوابت الوطنية<sup>2</sup>، وكما أن هذه النصوص تتمتع بقوتها الإلزامية في الحالات العادية التي يستمر فيها العمل بالدستور؛ أما في

<sup>1</sup> عصام علي الدبس؛ القانون الدستوري ، دار الثقافة عمان ، ط1 ، 2011 ص 131

<sup>2</sup> محمد أكلي قزو؛ دروس في الفقه الدستوري و النظم السياسية ، دراسة مقارنة ، طبعة منقحة دار الخلدونية ، الجزائر 2006 ، ص 161.

الحالات الأخرى كحدوث انقلاب أو ثورة فإنه لا جدوى فيها لهذا الحضر<sup>1</sup>؛ ويمكن تعريف الحظر الموضوعي حسبنا بالقول [ حرمان تعديل القواعد الدستورية المنصوص عنها في لوثيقة الدستورية بموجب نص دستوري فيها؛ بأن يكون في أحد الصورتين:

1- حرمان تعديل بعض القواعد الدستورية المتعلقة بمجال المبادئ العامة التي تحكم المجتمع؛ ومبادئ نظام الحكم؛ وطبيعة نظام وعمل السلطات في الدولة وطابع النظام التعددي؛ إلا ما يتعلق بدعم وتوسيع دائرة هذه المجالات دون الانتقاص من قيمتها.

2- حرمان تعديل أحكام التعديل الدستوري؛ من إجراءات وشكليات والشروط الواجب تطبيقها بشأن المراجعة الدستورية بوجه خاص .

### ثانيا - تطبيق الحظر الموضوعي في الدساتير

بالنسبة لتطبيق الحظر الموضوعي في التعديل الدستوري الجزائري بخصوص مختلف الدساتير التي عرفت الدولة؛ نجد اختلاف من حيث المجالات المحرم تعديلها؛ وكل دستور كيف نظم هذا الحظر؛ إلا أن دستور 1963 تم تجاهله لمثل هذا الحظر؛ وكذلك تم النص على حظر تعديل أحكام التعديل الدستوري بالنسبة لدستور 1976.

وعليه فدستور 1963 تجاهل الحظر الموضوعي في التعديل الدستوري؛ كمثلته بالنسبة للحظر الزمني؛ نتيجة كما سبق الذكر الحداثة التجربة الدستورية الجزائرية؛ رغم ما تمثله بعض المجالات من حساسة متعلقة بمبادئ المجتمع الجزائري ومبادئ نظام الحكم والسياسة المذهبية المتعلقة بالإيديولوجية الاشتراكية؛ ومن ثم كان لزاما على المؤسس الدستوري آنذاك النص

عن هذا الحظر لا تجاهله؛ وعليه فدستور 1976 كان نوعيا بالنظر إلى تطبيق الحظر الموضوعي وتنظيمه في أحكام التعديل الدستوري؛ بموجب المادة [195] منه بالنص أنه [ لا يمكن لأي مشروع لتعديل الدستور أن يمس :

### 1- بالصفة الجمهورية للحكم.

<sup>1</sup> محمد آكلي قزو؛ المرجع السابق؛ ص 161.

2- بدين الدولة.

3- بالاختيار الاشتراكي.

4- بالحريات الأساسية للإنسان والمواطن.

5- بمبدأ التصويت عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري.

6- بسلامة التراب الوطني .]

وبالتالي كان هذا الحظر حظرا مطلقا في النصوص الدستورية؛ والذي في حقيقة الأمر كان حظرا نسبيا أو دون فائدة؛ بسبب تعديل مجالات وأحكام هذا الحظر فيما بعد؛ بالتعديلات الدستورية اللاحقة على هذا الدستور والمرتبطة به؛ وما يثبت أيضا طبيعة الحظر المطلق المنصوص عنه في الدستور هو أنه في تعديل أحكام التعديل الدستوري نفسها لا يمكنه أن يسري أو أن يمس بهذه الأحكام والمجالات نظرا لطبيعة موضوعها<sup>1</sup>، وبالتالي فالمسائل الواردة ضمن المادة [195] من هذا الدستور هي في الغالب مسائل مستحدثة بالنسبة لتجربة الدولة الفتية؛ فأحاطتها بقيود موضوعية أمرا ضروريا؛ من أجل استقرار واستمرارية هذه القواعد التي تمثل العناصر الأساسية التطور الدولة الجزائرية<sup>2</sup>.

وفي دستور 1989 لم يتم تنظيم الحظر الموضوعي بصورة واضحة إن لم نقل منعدمة؛ على غرار دستور 1976 الذي كان جديا بعض الشيء في تنظيم هذه المسألة؛ ولا يعقل لدستور ديمقراطي أول للدولة أن يتجاهل مثل هذه المسائل؛ نظرا لأهميتها ونظرا لوضع قيود موضوعية جريئة لها لا يتم المساس بها لأنها تمس بمبادئ التي يبنى عليها المجتمع خصوصا؛ وبغض النظر عن مبادئ نظام الحكم والحقوق والحريات وثوابت الأمة الجزائرية من دين ولغة وتاريخ وغيرها؛ وهناك من يشير إلى وجود الحظر الموضوعي غير المرتبط بنسبة كبيرة بالمراجعة الدستورية بالنسبة لنص المادة [9] من الدستور؛ التي تحدد بعضا من المسائل لا يجوز على

<sup>1</sup> المادة 2/193 من دستور 1976 [ لا تسري هذه الأحكام على المادة 195 من الدستور التي لا تقبل أي تعديل ].

<sup>2</sup> راجي أحسن؛ مبدأ تدرج المعايير القانونية في النظام القانوني الجزائري ، أطروحة دكتوراه ، معهد العلوم القانونية و الإدارية ، جامعة بن عكنون الجزائر 2005 -2006 ص 111.

## الفصل الأول : الاطار المفاهيمي للحظر الموضوعي و الازدواجية اللغوية

مؤسسات الدولة القيام بأعمال أو تصرفات أو تعديلات تمس هذه المسائل<sup>1</sup>؛ بحيث تنص هذا المادة أنه لا يجوز للمؤسسات أن تقوم بما يأتي:

- الممارسات الإقطاعية، والجهوية؛ والمحسوبية.

- إقامة علاقات الاستغلال والتبعية.

- السلوك المخالف للخلق الإسلامي وقيم ثورة نوفمبر [

وهذا بغض النظر عن المسائل الأساسية المتعلقة بالمبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري؛ من دين ولغة؛ وحرية الاختيار، واللغة والتاريخ والبناء الديمقراطي الجديد المتبع، وعليه هذا التديل منقوصا جدا<sup>2</sup> لأنه بعد تعديل هذا الدستور في سنة 1996 تم تنظيم مسألة الحظر الموضوعي بعيدا عن أحكام محددة مثل نص المادة [9] التي تم الإبقاء عليها بموجب دستور 1996 أو المادة [10] من قانون التعديل الدستوري رقم 01-16؛ وعليه تم تنظيم الحظر الموضوعي بموجب دستور 1996 المعدل في سنة 2008 بمقتضى المادة [178] منه بالنص أنه [ لا يمكن أي تعديل دستوري أن يمس:

1- الطابع الجمهوري للدولة.

2- النظام الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية.

3- الإسلام باعتباره دين الدولة.

4- العربية باعتبارها اللغة الوطنية والرسمية.

5- الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن.

6- سلامة التراب الوطني ووحدته.

7- العلم الوطني والنشيد الوطني باعتبارهما من رموز الثورة والجمهورية ].

<sup>1</sup> رابحي أحسن؛ مرجع سابق؛ ص 121-122.

<sup>2</sup> ومن ثم القول أن المادة 9 من دستور 1989 لا تبت بصله للحظر الموضوعي؛ لأنه تم الإبقاء عليها في التعديل الدستوري في سنة 1996؛ والذي تطرق إلى الحظر الموضوعي في مسائل مختلفة غير تلك المنصوص عنها في هذه المادة.

فالبند السابع هو حظر موضوعي جديد نتيجة آخر تعديل بموجب قانون التعديل رقم 19/08 المؤرخ في 15/11/2008<sup>1</sup>، وهكذا قد بين هذا الدستور المعدل مجموعة من المسائل المحرم تعديلها، لكنها لم ترق إلى المستوى المطلوب؛ لأنه لم ينص عن بعض من المسائل التي يجب أن لا يمسه أي تعديل ومنه اللغة الأمازيغية كلغة وطنية ثانية تعمل الدولة على ترقيتها؛ وفي التعديل الدستوري لسنة 2016 تم التأسيس الحضر موضوعي آخر وجديد ورد في المادة [212] من قانون التعديل رقم 01-16 في بندها الثامن (8) بأنه لا يمكن أي تعديل دستوري أن يمس:...

- إعادة انتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة فقط.

### المطلب الثاني: حظر تعديل بعض القواعد الدستورية

هناك إشكالية تتعلق بمدى سرمدية الحظر الموضوعي في المراجعة الدستورية؛ بأن لا يمس أي تعديل مهما كان بعضا من المسائل الدستورية؛ ومن ثم نجد في التطبيق العملي في التعديل الدستوري تغييرات وتعديلات تؤثر في الحظر الموضوعي إما بالإيجاب أو السلب؛ فالمساس الإيجابي يتعلق بدعم مسألة معينة وتوسيعها بما يؤكد على احترام وقدسية تلك المسألة؛ وهناك تعديلات تمس القيود الموضوعية سلبا مما تنقص من مكانتها إلى درجة إلغائها نهائيا؛ ومن ثم يتم التراجع عن تلك المسألة بصفقتها حظرا لا يمكن المساس بها؛ وبناء على هذا نجد ثلاثة اتجاهات رئيسية تحدد طبيعة حظر تعديل بعضا من القواعد الدستورية؛ كدراسة قانونية ودستورية لها أهميتها في مبدأ سمو الدستور، وتتجلى في الآتي:

### أولا- الاتجاه المتعلق ببطلان حظر التعديل؛

هذا الاتجاه يعني أن كل النصوص التي تحظر بعضا من المسائل التي لا يجوز المساس بها في أي تعديل دستوري هي باطلة؛ من الناحية القانونية والسياسية؛ لأن حظر التعديل يتنافى وسيادة الأمة أو الشعب وحقهما الدائم في التعديل بعدم منع الأجيال المقبلة من التعديل

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية العدد 63؛ المؤرخ في 16/11/2008

الدستوري<sup>1</sup>؛ فبعض الفقهاء نادوا إلى تجريد كافة النصوص التي تحظر التعديل الدستوري من الناحية الزمنية والموضوعية؛ باعتبار أن هذه النصوص ما هي إلا مجرد رغبات وأمانى لا قيمة قانونية ملزمة لها؛ لأن السلطة التأسيسية التي وضعت الدستور وعبرت عن الأمة في وقت معين لا تملك الحق مطلقا في تقييد السلطة التأسيسية المستقبلية التي تعبر عن إرادة الأمة في وقت لاحق<sup>2</sup>؛ وكما يرى الفقيه الفرنسي " الأفرير " La ferriere " [ أن السلطة التأسيسية التي تزاوّل عملها في وقت معين ليست أعلى من السلطة التأسيسية التي تباشر مهمتها في المستقبل؛ لذلك لا يجوز لهذه السلطة الأولى أن تقيّد السلطة الثانية حتى ولو كان التقييد خاصا بمسألة معينة }<sup>3</sup>، وبالتالي فالمبدأ كما جاء على لسان " جفرسن " [ أن كل جيل له حق تقرير مصيره .

وحسبنا من الناحية المنطقية والدستورية أنه [ إذا كان المؤسس الدستوري وضع قواعد دستورية في ظل ظروف ووقت معين لجيل معين؛ لا يمكنه حظر تعديل بعضها من الأحكام التي تتفق مع هذا الجيل لتتألف والجيل القادم؛ لأن الطرف بين الأجيال: الماضي؛ الحاضر والقادم يختلف؛ ومن ثم يمكن تعديل أية قاعدة دستورية لتتفق مع الجيل المستقبلي؛ فجيل الاستقلال لسنة 1963 و1976 عبر عن إرادته بالتأسيس للدستور الاشتراكي؛ فالمؤسس الدستوري نفسه للجيل الموالي عبر بإرادته عن الدستور الديمقراطي في سنة 1989 ] .

### ثانيا- الاتجاه المتعلق بمشروعية حظر التعديل؛

هذا الاتجاه يبين من الناحية القانونية أن للنصوص المتعلقة بحظر التعديل قيمة قانونية ملزمة؛ وبالتالي لا يمكن إجراء أي تعديل خارج قواعد أحكام التعديل الدستوري؛ وبالتالي أي تعديل يمس بهذه الأحكام يعد مخالفا للدستور القائم<sup>4</sup>؛ لأنه ألزم بتطبيق واتباع إجراءات وشكليات معينة وحظر تعديل بعضها من قواعده؛ فكل تعديل يكون دستوريا إذا ما تم تطبيق هذه الالتزام؛ ومن ثم صاحب السيادة عبر عن إرادته مهما كانت في ظل تطبيق نصوص

1 محمد آكلي قزو؛ مرجع سابق؛ ص 162

2 علي الدبس؛ مرجع سابق، ص132.

3 محمد آكلي قزو؛ مرجع سابق، ص 162 في الهامش.

4 علي الدبس؛ مرجع سابق، ص133.

الدستور ولا يمكن قبول أي تعديل خارج هذه الأطر إلا إذا كان هذا العمل يستهدف إحداث انقلاب أو ثورة<sup>1</sup>.

فغالبية الفقه الدستوري يتفق مع أنه ما دام المؤسس الدستوري لا يخرق الإجراءات والشكليات المتعلقة بوضع القاعدة الدستورية فإنه من حقه أن يعدل ما شاء له أن يعدل من قواعد<sup>2</sup>، وبالتالي قولنا إذا كان تعديل الدستور بأسلوب شرعي مستمد من قواعد المراجعة الدستورية؛ ومن ثم لا يمكن تعديل القواعد الدستورية ذات الحظر الموضوعي؛ إذا كانت مسألة الحظر الزمني لا تثير مشكلات دستورية وقانونية كثيرا؛ ومن ثم الاعتراف بأن لها قيمة دستورية أسمى تلتزم بها السلطة التأسيسية المشتقة؛ فإنه في الواقع أيضا يمكن تعديل القواعد الدستورية المتضمنة والمتعلقة بالحظر؛ وبالتالي إباحة تعديل القواعد ذات الحظر بما أنه تم تطبيق إجراءات وشكليات التعديل بغض النظر عن القواعد المتضمنة الحظر؛ ومن ثم تكون المراجعة الدستورية صحيحة<sup>3</sup>.

### ثالثا - رأي خاص في الاتجاه التوفيقي؛

في الاتجاه التوفيقي يمكننا إبراز الحل القانوني والدستوري من وجهة نظر خاصة تتعلق بالمسألة الواقعة بين بطلان حظر التعديل ومشروعية حظر التعديل؛ بالقول أنه لا يمكن حظر التعديل مطلقا بل يمكن ذلك؛ لتقادي الحكم مسبقا على قرارات وآفاق الأجيال المقبلة؛ ومن ثم لها الحق في التعديل والتغيير الدستوري؛ بحيث لا يمكن هذا التغيير والتعديل كليا بالحفاظ على سيادة الأمة الماضية والحاضرة والمقبلة، في حين يقتضي الرأي بمشروعية حظر التعديل هو السماح بالمراجعة الدستورية للقواعد الدستورية؛ إلا ما تعلق بالحظر الزمني والموضوعي؛ وبالتالي احترام سمو الدستور وجموده بما أنه لا يمكن المساس ببعض الأحكام نظرا لأهميتها وارتباطها بمسائل تستوجب العلو والاستقرار والثبات كمقومات المجتمع مثلا؛ وبالتالي تثور

<sup>1</sup> محمد آكلي قزو؛ المرجع نفسه؛ ص 162.

<sup>2</sup> يوسف حاشي؛ في النظرية الدستورية، دار ابن نديم للنشر و التوزيع ، بيروت 2009 ط 1، ص 247.

<sup>3</sup> هذا الاتجاه يمكن من تعديل كل القواعد الدستورية ومنها المحرم تعديلها لأنه يعتمد على إتباع الإجراءات والشكليات الواجب الالتزام بها في أي تعديل؛ وعليه لا مشكلة بالنسبة لتعديل أحكام التعديل الدستوري نفسها ومنها هذه الإجراءات والشكليات وحتى النصوص التي تحظر تعديل الدستور.



مشكلة بين هذين الرأيين تتمثل في: هل يجوز أو يحرم تعديل أحكام التعديل الدستوري المتعلقة بالحظر الزمني والموضوعي؟<sup>1</sup>، وهل يمكن تعديل أحكام التعديل الدستوري أم لا؟.

### 1- بالنسبة لتعديل نصوص الحظر الموضوعي والزمني:

إذا كان الرأي بالنسبة لمشروعية حظر التعديل لها الأساس القانوني وبناء صرح الدولة القانونية؛ وتأخذ بمبدأ سمو الدستور بالاحتكام للدستور؛ بتطبيق إجراءات وشكليات المراجعة الدستورية؛ ومن ثم إضفاء الشرعية على التعديل دون مخالفة أحكام الدستور؛ وكل مخالفة لذلك يعني مخالفة مبدأ سمو الدستور وديمومته واستقراره.

وبما أنه هناك فئة تدافع عن بطلان حظر التعديل بأحقيتها بأن تعدل ما تشاء من قواعد؛ فبإمكانها المساس بمقومات وأسس الأمة الدائمة والتي لا يمنع تعديلها؛ لأنها مبادئ تحكم كل أعضاء الأمة في ماضيها وحاضرها ومستقبلها، ومن ثم إمكانية التعديل نسبياً؛ في حين إذا كان الرأي الآخر يقر بالمراجعة الدستورية إلا ما تعلق بالحظر الموضوعي والزمني؛ أي حرمان تعديل بعضاً من المسائل الدستورية؛ بحيث هذه الأخيرة تمثل نقطة الإشكالية بين الموقفين؛ إذ لا بد من رأي قانوني سديد وسط بين الموقفين؛ والذي يتعلق بوجود الاحتكام إلى تعديل الحظر الموضوعي والزمني بشروط أشد وأكثر قسوة من الأحكام والإجراءات والشكليات المتعلقة بأحكام التعديل الدستوري؛ وذلك بإمكانية تعديل القواعد الدستورية المتعلقة بمسائل الحظر بموجب نصوص دستورية تنظم الإجراءات والشكليات الرئيسية في هذه المراجعة؛ والتي في أصلها الشبيهة بالسلطة التأسيسية الأصلية التي أنشأت ووضعت الدستور بصورة ديمقراطية؛ بإحيائها من جديد؛ ولعل هذا الأمر لا يختلف فيه كثيراً؛ لأنه سيرجع الفصل النهائي في المسألة إلى أحد الأمور الثلاث التالية في رأينا من الناحية القانونية في ظل سمو الدستور واحترام قدسيته وسيادته:

**الأمر الأول:** أن يتم تعديل مسائل الحظر الموضوعي والزمني؛ بموجب انتخاب سلطة تأسيسية من طرف الشعب صاحب السيادة مكلفة بالمراجعة الدستورية؛ لإعداد مشروع التعديل

<sup>1</sup> في مثل هذا الرأي والتساؤل يوسف حاشي؛ مرجع سابق، ص 248.

والتصويت عليه؛ ثم عرضه من جديد على الاستفتاء الشعبي من أجل الإقرار النهائي؛ وهذا هو أفضل الأمور للتأسيس للإرادة التأسيسية المشتقة بأسلوب أكثر شدة ودقة.

**الأمر الثاني:** مشاركة السلطات الثلاث التي أقامها وأنشأها الدستور بتحضير مشروع تعديل مسائل الحظر؛ ومن ثم عرضها على الاستفتاء الشعبي للموافقة أو الرفض على مشروع المراجعة

**الأمر الثالث:** إذا كان الاستفتاء الشعبي يغني عن اللجوء على الأمر الأول والثاني؛ فيمكن استشارة الشعب مباشرة بشأن تعديل مسائل الحظر ليبدلي برأيه بطريقة ديمقراطية؛ ويفصل في المسألة بالقبول أو الرفض؛ وهذا الأمر أقل شدة؛ وعليه تطبيق مثل هذا الأمر أو الحل بالتشديد في إجراءات وشكليات تعديل قواعد الحظر الموضوعي والزمني يساهم بدرجة عميقة في جمود الدستور؛ ومن ثم تدعيم مبدأ سمو الدستور واستقراره؛ وسد الثغرات أمام كل من له سببا خاصا أو وجهة نظر فردية أو حزبية أو جهوية في حظر التعديل مطلقا أو في وجوب التعديل مطلقا؛ وذلك دون قيد أو وازع قانوني ودستوري.

### 2- بالنسبة لتعديل أحكام التعديل الدستوري:

إذا كانت مسألة تعديل الحظر الزمني والموضوعي تثيرا جدلا لا طائفة منه؛ بما أننا توصلنا للحل التوفيقى بطريقة قانونية وسليمة؛ فإن الأمر كذلك ونفسه بالنسبة التعديل أحكام التعديل الدستوري دون النصوص والقواعد المتعلقة بالحظر الموضوعي والزمني؛ أي تلك المتعلقة بالإجراءات والشكليات؛ من اقتراح ومبادرة؛ إقرار المبدئي ونصابه والإقرار النهائي؛ ومجال المراقبة على التعديل الدستوري.

فإذا كان الأمر مهما بالنسبة لمراجعة الحظر الموضوعي والزمني؛ فإن الأمر مهما أكثر بالنسبة لإمكانية مراجعة تلك الإجراءات والشكليات الواجب إتباعها في المراجعة الدستورية؛ ومنه ما طبقه المؤسس الدستوري الجزائري من أجل الرقي بسمو الدستوري الحفاظ على جموده بالنسبة لدستور 1976 الذي أقر في المراجعة الدستورية بشأن تعديل الأحكام المتعلقة بها دون تعديل قواعد الحظر؛ أن يتم التعديل بنفس إجراءات وشكليات التعديل ما عدا ما يتعلق

## الفصل الأول : الاطار المفاهيمي للحظر الموضوعي و الازدواجية اللغوية

بالإقرار النهائي الذي يتم بموافقة المجلس الشعبي الوطني (البرلمان) بأغلبية ثلاث أرباع (4/3) أعضائه؛ وليس بأغلبية ثلثي أعضائه بالنسبة للأحكام الأخرى<sup>1</sup>.

وعليه فالدراسات الدستورية والقانونية كثيرا ما تتجاهله مثل هذا الأمر لذا كان لزاما الاعتراف للمؤسس الدستوري الجزائري بالتطرق وإلى تنظيم مثل هذه المسائل ولو في مرحلة البناء الاشتراكي والداستير البرامجية باعتبارها نقلة دستورية نوعية تحتاج الإشارة إليها؛ وبالتالي إذا كانت نصوصا تتعلق بشروط وكيفيات تعديل مثل هذه الأحكام فمن الواجب تطبيقها؛ وإذا ما كان لا يوجد أي نص يخصصها فيمكن تعديلها بنفس إجراءات التعديل الدستوري المتعلقة بكل الأحكام طبقا لقاعدة توازي الأشكال؛ ما عدا ما يتعلق بأحكام الحظر الزمني والموضوعي؛ والأحسن يجب النص الدستوري بشأنها لتقادي في أي مراجعة بشأن هذا الأحكام التقليل من قوتها وشدتها؛ لأن لها أهميتها من حيث الجمود والشدّة؛ ومن ثم دورها في حماية الدستور المتصف بسمة الجمود؛ ولمنع السلطة السياسية في الدولة من مراجعتها للانتقاص من أهميتها؛ لكي تمرر مشاريع تعديلات دستورية تمس سلبا بالميثاق الدستوري الأسمى.

وعليه نشير إلى أن كل الدساتير الجزائرية غير دستور 1976 أنها لم تشر إلى مثل تعديل أحكام التعديل الدستوري هذه المتعلقة بالإجراءات والشكليات؛ وبالتالي كان تراجعها بقيمة دستورية كان لا بد منها في كل من دستور 1989 و1996 باعتبارهما دساتير ديمقراطية؛ لأنه في الدساتير الاشتراكية من الناحية الإجرائية لا تهتم بهذا الأمر كثيرا؛ لأنها تمثل غالبا دساتير أقل جمودا إن لم نقل دساتير مرنة.

<sup>1</sup> المادة 193 تنص أنه [إذا تعلق مشروع قانون التعديل بالأحكام الخاصة بتعديل الدستور؛ فمن الضروري أن يتم الإقرار بأغلبية ثلاثة أرباع المجلس الشعبي الوطني.

- لا تسري هذه الأحكام على المادة 195 من الدستور التي لا تقبل أي تعديل)؛ وتعلق المادة 195 بالحظر الموضوعي والزمني.

## المبحث الثاني: الواقع اللغوي في الجزائر بين الازدواج والتعدد:

يتميز الوضع اللساني بالجزائر بتعدد لغوي قائم لا ينكره أحد، تتعايش ضمنه مستويات لغوية عديدة، حيث يعمل كل مستوى على ضمان موقعه ودوره ومكانته، وعلى احتكار مناطقه الجغرافية، إنه وضع ساهمت فيه عوامل عديدة مختلفة.

### المطلب الأول: الازدواج اللغوي و انعكاساته

#### أولا : الازدواج اللغوي في الجزائر

تتعايش في الجزائر مستويات لغوية عديدة، هي اللغة العربية الفصحى ولهجاتها العامية، الأمازيغيات (القبائلية ، الشاوية، الميزابية، الترقية)، إلى جانب اللغة الفرنسية.

وهكذا نجد أنفسنا أمام ثلاثة مستويات متميزة من التواصل اللغوي:

#### 1- المستوى الرسمي:

أي مستوى استخدام اللغة الأغراض دينية، حكومية، وتعليمية أي اللغة العربية الكلاسيكية (أي الفصحى) *la langue arabe classique*، وهي لغة القرآن الكريم والتراث العربي، والتي تستخدم في المعاملات الرسمية، وفي تدوين الشعر والنثر والإنتاج الفكري،<sup>1</sup> والعربية العصرية الموحدة المستخدمة في وسائل الإعلام.

#### 2- المستوى التواصلى:

و هو مستوى استخدام اللغة للتواصل اليومي والتطبيق، أي اللهجات الأمازيغية القبائلية، الميزابية، الشاوية، الترقية) واللهجات العربية العامية، وهي التي تستخدم في الشؤون العادية، والتي يجري كما الحديث اليومي .

1 - إميل بديع يعقوب، فقه اللغة العربية وخصائصها ، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1985م، ص 144.

## اللغات الأمازيغية:

تعد اللغات الأمازيغية اللغات الأم لسكان بني مازيغ، وبالتالي فقد سبقت هذه اللغة التواجد العربي على هذه الأرض، لها امتداد لساني معروف قديما في منطقة المغرب العربي بالإضافة إلى مصر، و النيجر، ومالي.

تتوزع الأمازيغيات في الجزائر إلى مجموعات كبيرة أهمها:

أ- القبائلية: وهي اللغة الأمازيغية الأكثر انتشارا وتعد منطقة القبائل أهم منطقة ناطقة بالأمازيغية و تشمل منطقة القبائل: بجاية و تيزي وزو، مع وجود أقليات في المحور الممتد من سطيف إلى العاصمة و يضم سطيف، برج بوعريج، البويرة، العاصمة.

ب- الشاوية: وهي اللغة التي يتحدث بها مجموعة من السكان الأمازيغ القاطنين بجبال الأوراس ضمن ولايات: باتنة، أم بواقي، خنشلة، تبسة، والجهة الجنوبية من سطيف.

ت- الترقية: يتحدث بها الطوارق، وهم قبيلة كبيرة موزعة بين الجزائر، ليبيا، والنيجر.

ث- الشلحية: و هي لغة السكان المتمركزين في مناطق متفرقة كتنيازة، ومدن الشريط المحاذي للمغرب الأقصى كمغنية، ولهم امتدادات عالية في المغرب.

ج- الميزابية: وهي اللغة التي يتحدث بها سكان بني ميزاب، المستوطنون في غرداية والمدن الاباضية الأخرى من الجنوب الجزائري. إن الأمازيغيات هي اللغات الأم للناطقين بها، تبلغ نسبتهم حوالي 20% من العدد الإجمالي السكان الجزائر، أصبحت اللغة الأمازيغية اللغة الوطنية الثانية بعد اللغة العربية في الجزائر ابتداء من سنة 2002<sup>1</sup>.

## اللهجات العامية الجزائرية:

يتواجد بالجزائر عدد كبير من العاميات الجزائرية، تستعمل كأداة للتواصل اليومي في وسط العائلة ومع الأصدقاء، وفي جميع المناسبات والوضعيات غير الرسمية ، كما أنها أداة

<sup>1</sup> - بموجب القانون 03/02 الممضي في 10 أبريل 2002 في الباب الأول، الفصل الأول، المادة الثالثة مكرر من الدستور الجزائري " تمازيغت هي كذلك لغة وطنية تعمل الدولة لترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني".

مهمة ووسيلة لحمل الثقافة الشعبية من شعر ونثر شعبي..... واللهجات العربية في الجزائر تتوزع على أربع مناطق رئيسية هي: اللهجات العامية في الشرق الجزائري، وعاميات الجزائر الوسطى وضواحيها، وعاميات الغرب الجزائري، إضافة إلى اللهجات العامية بالجنوب.

### 3-المستوى الوظيفي:

أي مستوى استخدام اللغة الأغراض الاقتصادية والانفتاح على العالم الخارجي والتبادل والبحث (الفرنسية - الانجليزية)، فبعد تنصيب لجنة الإصلاح التربوي خرجت اللجنة بانطباع مفاده أن سبب تأخر التعليم وعدم مسابرة للركب في الجزائر هو جعل العربية لغة العلم، وعليه فلا بد من اعتماد الفرنسية في العلوم الكونية خاصة، ثم جربت الفرنسية كلغة ثانية في المراحل الأولى من التعليم الابتدائي (السنة الثانية) حيث لم يتجاوز الطفل سن الثامنة ثم عدل عن هذا القرار وأخرت إلى السنة الثالثة، وذلك لعدم نجاح التجربة. والأمر منطقي لكون الطفل لم يتمكن من البديهيات الأولى في لغته من نطق الحروف سليمة وتركيب جمل بسيطة صحيحة، فيزيد جهده في تحمل أعباء لغة أخرى لم يسمعها في بيته، فتتضاعف المعاناة ويحصل الملل والنفور من اللغتين.

وهكذا نجد أنفسنا أمام مستويات أربعة، ولكل منها نصيبه من الاستعمال في المجتمع. وإن لغة المنشأ (الأم) عادة لغة شفاهية، وهي المتمكنة أكثر في المجتمع، واللغتان (العربية الفصيحة والفرنسية) مكتوبتان، وليس لهما نصيب معتبر في الاستعمال. ومن هنا نجد الفرد الجزائري، المتعلم وغير المتعلم في الغالب، ذا لسان مزدوج، بسبب الاستعمال الدائم للغة على حساب لغة أخرى، وربما العامل توفر لغة ما على أدوات تعبيرية دقيقة، أو على مصطلحات دقيقة تساعد الفرد في تخصصه. وهذا ما خلق ما يسمى بالازدواجية اللغوية Bilinguisme، ويمكن أن نطلق عليه ما يسمى ب Diglossie لعامل الاحتكاك اللغوي بين لغتين أو أكثر؛ وذلك عندما يوظف فرد ما أو جماعة معينة لسانين مختلفين في آن واحد؛ حيث يمزج بينهما بفعل الاقتراض والتحول اللذين يستعملهما في قالب لغة من لغة ما دون شعور منه، بل إن تأثير لسان لغة ما يظهر جلية، وعلى حساب لغة أخرى. ويسمى البعض هذه الظاهرة بالثنائية اللغوية: وهو استعمال الفرد أو الجماعة للغتين بأية درجة من درجات الإتقان، ولأية مهارة من مهارات اللغة ولأي هدف من الأهداف.

إن واقع استعمال اللغة العربية الفصحى في المجتمع الجزائري يبين ممارستها في سياقات خاصة تتصل بمجالات منها: التربية والتعليم الجامعي والإدارة ووسائل الإعلام المكتوبة والمنطوقة، وتحظى بكونها اللغة الوطنية في هذا المجتمع المتنوع لغويا، ومن ناحية أخرى لا تحظى باستعمال كل الفئات رغم ما لها من تأييد ودعم، ولعل أسوأ ما يلحق بما هو غيابها على مستوى التداول اليومي وضيق حدود استعمالها الشفوي، وتكاد تكون ظاهرة التواصل بالعربية الفصيحة قليلة جدا، ذلك أننا ما سمعنا مواطنا جزائريا رسميا خارج الرسمية، ولا مواطنا شعبيا خارج المدارس والجامعات تتحل عقدة لسانه بجملة عربية واحدة مستقيمة إلا نادرا وفلته مما حافظت عليه البنية السليمة اللغة العربية الطبيعية، حتى أضحي اليوم العجب باديا على ألسنة قلة مما يتحفظون في اللحن في المحافل والمنتديات والقمم من متحدث عربي يراقب لسانه من اللحن<sup>1</sup>. إن واقع العربية غدا مشكلة كبيرة، ذلك أن هذه اللغة يراد لها أن تكون لغة العرب أينما كانوا، ثم أن تكون في مستويات ودرجات مختلفة... إن من العوائق التي تحول بيننا وبين إدراك شيء من هذا الهدف هو أن هذه العربية كما يقول إبراهيم السامرائي "ما زلنا نجهلها، يجهلها ابن الشارع كما يجهلها المتعلم المثقف وقد أكون مصيبة لو قلت يجهلها ذوو الاختصاصات المختلفة. وقد أكون غير مفرط لو قلت أن مدرس اللغة العربية وأساتذتها في محنة منها. ذلك أن طائفة كبيرة منهم لا تملك القدرة الوافية الكافية على الإعراب بفصيحة مليحة... إن العربية الفصيحة في عصرنا الحديث مشكلة صعبة ذلك بأننا شاعرون أبدأ أن في لغتنا حاجة إلى أن تيسر رسما وبناء ونحوا لكي تصبح لغة يباشرها المعربون فيتصرفون بها كلاما وفكرة وكتابة.... إننا معاشر العرب نجهل لغتنا ونجد في مباشرتها صعاب كثيرة فلا يستطيع كثير من جمهرة المختصين أن يملك من هذه العربية القدر الذي يعينه على إيصال العلم والمعرفة إلى غيره ببسر."<sup>2</sup>

### ثانيا: انعكاسات التعدد اللغوي في الجزائر:

أ- إذا نظرنا إلى المجتمع الجزائري وجدناه يتكلم خليطا بين الفرنسية والعربية واللهجات المحلية باختلاف مناطق الوطن، فقد تجد في العائلة الواحدة المغرب، والفرنس، والمزدوج اللغة، ومن

1 - عبد الجليل مرتاض، في رحاب اللغة العربية ، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2004، ص: 47.

2 - إبراهيم السامرائي، تنمية اللغة العربية في العصر الحديث، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1973م. ص: 3

لا يحسن لا الفصحى ولا اللغة الأجنبية أو يجمع قليلا من الاثنين؛ وليس بمقدور أحد أن يعطي نسبة المتكلمين بهذه اللغة أو تلك، و مهما يكن من أمر، فإن اللغة الفرنسية بمعية لهجات محلية كثيرة، تسجل حضورها بقوة في الجزائر. مما يجعل اللغة العربية الفصيحة ومن اتخذها لسانا له محاصرين، وعاجزين عن أداء أبسط وظائفهم المتمثلة في التواصل والتعبير عن رغباتهم وآلامهم، خاصة إذا سلمنا بأن "اللغة أثرا فعالا في حياة الفرد والمجتمع، فهي بالنسبة للفرد وسيلة لاتصاله بغيره، وعن طريق اتصاله بغيره يدرك الفرد أغراضه ويحصل على رغباته، كما أنها وسيلته التي يعبر بها عن آماله وآلامه وعواطفه، واللغة تهيئ للفرد فرصا كثيرة للانتفاع بأوقات فراغه، وذلك عن طريق القراءة و المطالعة والاستمتاع بالمقروء، فيغذي الفرد بذلك عواطفه، وهي أدوات التي يقنع بما غيره في مجالات المناظرة والمناقشة وتبادل الرأي، كما أنها أدوات التي ينصح بهما الآخرين ويرشدهم و ينشر بوساطتها المبادئ بينهم و يؤثر فيهم..."<sup>1</sup>

هذا الوضع اللغوي ترك وضعا لغويا غير منتظم، فإذا كانت اللغة العربية الفصحى هي لغة التواصل الرسمية في الوثائق والمرافق العمومية، وتزاحمها الفرنسية في المؤسسات الإدارية والإعلام والتعليم العالي، فإن الأمازيغيات، والعاميات العربية هي لغات التواصل اليومي في البيت والشارع، هذا الوضع الواقعي يعيش مفارقات غريبة، إذ لا علاقة له بالوضع القانوني المنصوص عليه في الدستور والقوانين، فاللغة العربية هي اللغة الرسمية دستوريا بالإضافة إلى الأمازيغية، ولكن حضور الفرنسية يكاد يكون عاما في الإدارة والاقتصاد والتعليم العالي جزء كبير من الإعلام المكتوب والسمعي البصري، مما غدا له تأثير كبير في بناء تفاوتت لغوية واجتماعية.

ب- شكل هذا التعدد اللغوي عوامل بالغة الخطورة على التعايش الذي ميز اللغة العربية في اختلاطها بالأمازيغية، وهو ما نتج عنه تلوث في البيئة اللغوية الجزائرية عندما طغت فيها اللغة الأجنبية الدخيلة على اللغة المحلية المستمدة عبر الثقافة والمعرفة والسلوكات اللغوية المحلية، وشوشت بالتالي على التعايش الذي كانت تعرفه البيئة اللغوية الجزائرية مجسدا في بيئة الازدواج: Diglossie أو بيئة التعدد: Multilinguisme بين لغة معيارية رسمية (العربية

<sup>1</sup> - سميح أبو مغلي، في فقه اللغة وقضايا العربية ، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عان، الأردن، 1987م، ص 256



الفصيحة) ولهجات من نفس النسق اللغوي، رغم أنها تبدو في الظاهر ثنائية لغوية بسيطة تتمثل فقط في اللغة العربية/ الأمازيغية واللهجات العامية.

ومن هنا نجد الفرد الجزائري المتعلم وغير المتعلم في الغالب، ذا لسان مزدوج، بسبب الاستعمال الدائم للغة على حساب لغة أخرى، وربما لعامل توقر لغة ما على أدوات تعبيرية دقيقة، أو على مصطلحات دقيقة تساعد الفرد في تخصصه، وهذا ما خلق ما يسمى بالازدواجية اللغوية " Diglossie"، والثنائية اللغوية Bilinguisme، هذا الاستعمال غدا له الأثر الكبير في بناء تفاوتات، وساهم في بروز تحاليل كثيرة.

ت- إن تعقد المسألة اللغوية في الجزائر لا يرتبط بالنموذج اللغوي الثلاثي فقط (عربية - أمازيغية - فرنسية) وإنما يرتبط بنماذج سفلية أخرى تؤول إلى الوضع الاعتباري للعاميات المتنوعة، هذه الظاهرة أصبحت من بين المسائل المطروحة في محيط اللغة العربية، ذلك أن وجود لغتين اثنتين أو أكثر الأمة واحدة مشكلة صعبة ومعقدة وفيها من عوائق التحصيل ما تبقى العربية معه في مستوى أضعف، فالجزائري كغيره من العرب يقرأ و يكتب و يؤلف بلغة ويتحدث ويغني بلغة ويروي النكات ويتشاجر ويداعب أطفاله بلغة ثانية،<sup>1</sup> وليس من شك أن هذه الظاهرة أصبحت من أهم القضايا التي تثير الجدل والمناقشة بين علماء العربية، بشيء كثير من الاهتمام، ومن بين المشاكل التي تؤرق بال المشتغلين باللغة والقائمين على أمرها: «إن مشكلة الازدواج اللغوي بالنسبة للمجتمعات التي تتكلم العربية أبعد مشكلاتها غورا، وأعنفها أثرا، لأنها تصيب هذه الأمم العربية جميعا بظاهرة الازدواج اللغوي التي تجعلها تحيا وتشعر وتتعامل، وتتواصل بلغة مرنة يومية نامية متطورة مطاوعة، ثم هي تتعلم وتتدين وتحكم بلغة مكتوبة محدودة غير أمية لا تطوع كما الألسنة، وتتعثر في الأقلام»<sup>2</sup>.

ث- جعل الازدواجية في النظام التربوي لا ينتج إلا متعلما ضائعا بين التعريب والفرنسية وينشأ على أفكار مبعثرة بين الثقافتين الوطنية والأجنبية، فاللغة " سواء لقنت باعتبارها لغة وحسب

<sup>1</sup> - زكي العشماوي، الرؤية المعاصرة في الأدب و النقد، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ب. ط. ب. ت ، ص 124

<sup>2</sup> - محمود عبد المولى؛ الفصحى واللهجات: قراءة جديدة وملاحظات، مقال منشور في مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب الرباط المملكة المغربية، المجلد 17، ج1، 1399هـ - 1979م، ص: 87

أو وسيلة لتدريس مواد، لابد وأن تحمل ضمينا مجتمعا الأصلي، ذلك أنها أكثر ارتباطا بالحوامل أو الخلفيات الإيديولوجية والحضارية ومن ثم فقد يؤدي تعلمها إلى استلاب ثقافي للمتعلم، ويصبح ظاهرة اجتماعية وثقافية بين أفراد المجتمع<sup>1</sup>.

لقد بينت التجارب أن من بين الصعوبات التي تعترض التلميذ خلال عملية التعلم تزداد بالضرورة، إذا كان يجب عليه أن يكتسب المعارف والعلوم بلغة أجنبية لا يتقنها أحسن الإتقان، مما يؤدي إلى فشل مدرسي، ولئن كانت اللغة الثانية تنتمي إلى ثقافة مغايرة، فإن الصعوبات تزداد من منطلق أن التلميذ لا يتعامل فقط مع لغة أجنبية، إنما يتعامل أيضا مع مصطلحات وبنى للتعبير والتفسير جديدة تماما بالنسبة إليه<sup>2</sup>.

إن هذا الازدواج لم ينتج لنا إلا جيلا ضعيفا مهزوزا على مستوى اللغتين، فالطالب اليوم في الثانوية والجامعة لا يمكنه الحديث باسترسال باللغة العربية، أما الفرنسية فهي غائبة عن لسانه ويده إلا كلمات ألفها وسمعها و الأغلب ممن يستعملونها لا يحسنون كتابتها . لقد أصبحت العربية خليطا من الألفاظ العامية و الفرنسية على جميع المستويات هذه الظاهرة متفشية ومتغلغلة في المجتمع بمختلف فئاته وطبقاته، فالخلط بين العربية والفرنسية في مختلف مجالات التعبير دون أن يتقن الكثيرون منهم اللغة الفرنسية. وهو ما يؤدي إلى تشويش لغة الناشئة وتقديم صورة منحطة عن لغتهم العربية فيحملهم ذلك على ازدرائها والزهد فيها؛ وهو الشيء الذي ظهرت بوادره في إنتاج جيل ضعيف في اللغة العربية لا يقدر أن يبدع ولا أن يفكر بها. هذا الوضع الذي قد يؤدي مستقبلا إلى مسخ اللغة والبعد بما عن الأصل أو تحويلها إلى لغة هامشية فاقدة لفعاليتها<sup>3</sup>.

ج- لقد اعتبر الوضع الازدواجي في أية لغة أنه يشكل عوائق مختلفة للناطقين بتلك اللغة؛ كما اعتبره الكثير من الباحثين عائقا للتعليم وللتطور التربوي والاقتصادي والتماسك القومي. وإن تكن الازدواجية، وبشكل موضوعي، أداة بارعة للضرورة، فإنها من وجهة النظر الاقتصادية

<sup>1</sup> - مصطفى محسن، في المسألة التربوية نحو منظور سوسولوجي منفتح، ط2، المركز الثقافي العربي بيروت 2002، ص

<sup>2</sup> - ميشال زكريا قضايا أسنوية تطبيقية، دراسات لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنة تراثية، ، 1993، ص 51 .

<sup>3</sup> - أحمد محمد المعنوي نظرية اللغة الثالثة، ، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط5، 2005، ص: 22.

والتماسك القومي وفعالية التعليم والاتصالات وأجهزة الإعلام العائق بالإضافة إلى ذلك، إذا اعتبرنا أن وظيفة اللغة ليست للاتصال وحسب؛ وحقيقة أن اللغة تخدم احتياجات الشخص والمجتمع العاطفية والمعرفية والنفسية، فإن وجود الازدواجية في الجماعة اللغوية ل ذو آثار محددة، بل معقدة لقوتها التعبيرية. الازدواجية رمز وتذكرة للصراع الاجتماعي ونقص التماسك الاجتماعي. ويبين أنيس فريحة انعكاسات وأثر الازدواجية على حياة الفرد فيما يلي:

- انتقال العربي من لغة سيالة سلسلة مرنة غير معربة، من لغة لا تحتاج إلى عناء أو بذل جهود إلى لغة غريبة عن حياته اليومية صعبة معقدة معربة تخضع لقوالب معينة، أمر يعوق الفكر.

- أما آثارها في التربية فأنها تتطلب زمنا أطول للانتقال من العامية إلى الفصحى، وهو انتقال من لغة إلى لغة أخرى مغايرة لها، وتولد الإعراض عن القراءة وكساد الأدب وطغيان القالب على المعنى وصعوبة كتب التدريس.

- أما آثار الازدواجية في تكوين الشخصية فتتلخص في لامبالاة العرب بمراقبة لغة الأولاد واتسامهم بالمقارنة مع من هم في سنهم من الأولاد الغربيين، بالعجز الظاهر في حسن التعبير.

- أما تأثيرها في الأخلاق فيتمثل في أن القتل وكثرة الجرائم التي تسمى في الشرق دفاعا عن العرض والشرف ناجم عن آثار كلمات لها فعل السحر. وأخيرا يبين أثر ازدواج اللغة في الفنون الجميلة ليستنتج أن العرب قد حرموا من مشاهدة المسرح والاستماع به نتيجة الازدواجية.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: مقارنة تأصيلية لمسار اللغة الأمازيغية في الجزائر

يقنضي تأصيل مسار الهوية الأمازيغية في الجزائر استحضار السياق التاريخي الأصيل لبروز الأمازيغ كسكان محليين في شمال إفريقيا باعتبارها حاضرة لمكونات الهوية الأمازيغية من أصل ولغة على مر التاريخ (1)، قبل أن تأخذ نسقا مغايرا بعد الاستقلال وتظهر كأزمة هوية أساسية للدولة الجزائرية، نتيجة سياسة التهميش والإقصاء الرسمي لها، وذلك كان سببا

1 - أنيس فريحة، في اللغة العربية وبعض مشكلاتها، دار النهار، بيروت، ص 19

وعاملا مباشرا في تولد الحركات النضالية المنادية برد الاعتبار لها والاعتراف السياسي بها كأحد مكونات الهوية الوطنية للدولة (2).

### أولا : الهوية الأمازيغية: قراءة في المصدر واللغة

#### أ- الأصل والتسمية:

ذهبت المصادر الكلاسيكية من لاتينية ويونانية إلى أنّ اسم "أمازيغ" قديم جدا، وكان معروفا حتى في العهد الفينيقي،<sup>1</sup> وتشير كلمة " أمازيغ " إلى الاسم الذي يسمي به البربر أنفسهم ومؤنث أمازيغ هو تمازيغت"، يطلق على المرأة وعلى اللغة كذلك، وهو المصطلح الرسمي الذي أقره المؤسس الدستوري في الجزائر.<sup>2</sup> أما أصل الأمازيغ فتتعدد وتتضارب الدراسات والأبحاث بشأن تأصيلها، فابن خلدون مثلا، يرى أنهم كنعانيون وهم أحفاد " أمازيغ بن كنعان بن حام" الذي اشتقت تسميتهم من لقبه.<sup>3</sup> لكن علاقة الأمازيغية باللغات السامية، تبينه وجهة نظر باحثين يرون قدم الأمازيغية التي وجدت قبل 7 آلاف سنة من الميلاد، مقارنة بالسامية التي ظهرت في الألفية الثالثة قبل الميلاد.<sup>4</sup> هذا الطرح يتقاطع نسبيا وإلى حد معين

1 - تتعدد الدراسات اللغوية والأنثروبولوجية بشأن أصل الأمازيغية، حيث ورد بصيغ مختلفة أهمها أمازييس"، والتي أخذت صيغ عديدة أهمها أمازيغ" أي الرجل الحر، الذي كان يطلق على سكان الشمال الإفريقي قبل الاحتلال الروماني، كما أطلق الرومان اسم "البربر" على بلاد شمال إفريقيا التي كانوا يحتلونها، راجع على سبيل المثال، في هذا الصدد: مفيدة مقورة، اللغة الأمازيغية في الجزائر: دراسة في سياسة الترسيم وتأثيرها في مسار استكمال الهوية الوطنية"، مجلة البدر، المجلد 10، العدد 6 سنة 2018، ص 632-633.

2 - تنص المادة الرابعة من الدستور على: ' تمازيغت هي كذلك لغة وطنية ورسمية.'، قانون رقم 16-01 مؤرخ في 6 مارس 2016 يتضمن التعديل الدستوري في الجزائر، جريدة رسمية عدد 14 مؤرخة في 7 مارس 2016.

3 - يؤكد ابن خلدون حول الانتماء العرقي للأمازيغي من خلال قوله: "والحق الذي لا ينبغي التحويل على غيره في شأنهم، أنهم من ولد كنعان بن حام بن نوح، كما تقدم في أنساب الخليفة، وأن اسم أبيهم "مازيغ"...". انظر في هذا الصدد: شهرزاد ميموني، طيبي غماري، "البعد السوسيو تاريخي في مسألة الهوية الأمازيغية: الموروث الثقافي رأس السنة يناير في منطقة الأوراس نموذجا"، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، مجلد 9، عدد 1، جوان 2018، ص 48.

4 - أنظر على سبيل المثال: رفيق بن حصير، الهوية الأمازيغية والمشروع المجتمعي في الجزائر والمملكة المغربية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 6، جانفي 2014، ص 177.

مع إلى ما ذهب إليه "أحمد بوكوس"، حين اعتبر بأنّ الأمازيغية لغة مستقلة من حيث العلاقة التاريخية الوراثية بالنسبة للغة العربية الفصحى، فيما تتدرج العربية في إطار اللغات السامية.<sup>1</sup> وعلى صعيد آخر فإن الاستناد إلى حفريات التاريخ اليوناني والإغريقي تدل على التأسيس لذلك الارتباط بين شعوب الليبو السكان الأصليين لشمال إفريقيا، والأرمن والفرس الرحالة، الذين كانوا سببا في تكوين الخليط البشري المكون للجنس البربري، وتجرّد الفرد النوميدي أو ما يسمى بـ "مازيس" الذي يدل على الأصل تم. ز. غ ( M.Z.G ) الثابت في تسميتهم (مازيغ)،<sup>2</sup> والمراد به الرجل النبيل أو الحر.

أما أصل كلمة "البربر" فيعتقد أنه من صنعة الرومان الذين قاموا بإطلاقه على الشعوب التي غزوها في شمال إفريقيا، لسبب وحيد هو اختلاف لغتهم وحضارتهم عنهم، أي كل من لا ينتمي للحضارة الرومانية فهو بربري.<sup>3</sup> غير أنّ التسمية الغالبة هي الأمازيغ، وهذا ما ذهب إليه روم لاندو<sup>4</sup> في دراسته، حيث اعتبر بأنّ: " البربر لا يسمون أنفسهم كذلك، ولا يطلقون على أنفسهم اسما جامعا يضم جماعاتهم المختلفة، فبربر البادية يسمون أنفسهم الأمازيغ، بينما يسمي بربر الأطلس أنفسهم شلوح.... كما يؤكد ابن خلدون على أصولهم فيقول: " هؤلاء البربر جيل ذو شعوب وقبائل تحصى، ولا تزال بلاد المغرب إلى طرابلس بل الإسكندرية عامرة بهم...".

### ب- اللغة الأمازيغية:

يرتبط البحث في اللغة بأصل الأمازيغ، لكن الغوص في أصول الانسان الأمازيغي هي مسألة سلالية واثنوجغرافية مركبة ومعقدة جدا، يصعب ضبطها بشكل دقيق لتداخل عوامل

1 - أحمد بوكوس، الأمازيغية والسياسة اللغوية والثقافية بالمغرب، ط1، مركز طارق بن زياد، الرباط، 2003، ص 15.

2 - نجلاء نجاحي، مسيرة الأمازيغية في الجزائر: بين البناء الثقافي والمشروع السياسي والفعل التربوي"، مجلة العلامة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد الخامس، ديسمبر 2017. ص 369.

3 - وبشأن تسمية البربر، فإن للعلامة ابن خلدون قول فيها، وذلك بعد أن سمع رطانة الأمازيغ ووعى تنوعها واختلافها، فقال: " ما أكثر بربرتكم"، والبربرة بلسان العرب هي اختلاط الكلمات غير المفهومة. أنظر في هذا الخصوص: شهرزاد ميموني، طيبي غماري، مرجع سابق، ص 49.

4 - نقلا عن: نجلاء نجاحي، مرجع سابق، ص 370.

عديدة في تحديد جذورهم التاريخية والاجتماعية، بيد أنّ أغلب الدراسات لا تتكر انتماءهم للأصل المحلي الإفريقي، وبالضبط شمال إفريقيا باعتبارهم بنية اجتماعية قديمة أساسها بلاد متوسطة أغلبها إفريقية، تجمعها وحدة عرقية أثبتتها اللهجات البربرية، وهي لهجات مجزأة يستعملها الأمازيغ، حيث حافظ الأمازيغ على مر العصور على لغتهم الأصل، وظلت الأمازيغية لغة التداول والتواصل رغم إكراهات المستعمرين الذين مروا على بلاد شمال إفريقيا والمغرب الكبير بالذات.

بيد أنّ كتابة الأمازيغية لم تكن بذات القدر من الرواج، حيث بقي خط "التيفيناغ محدود الاستعمال، مقارنة بقوة التواصل الشفوي، لكن كتابته لم تقطع وهذا ما تؤكد الرقعة الجغرافية الشاسعة التي تشهد على وجوده من تخوم الحدود الجزائرية الليبية إلى أقصى الصحراء وامتدادا إلى المغرب الأقصى، ويستعمل خط التيفيناغ كذلك في النيجر وفي مالي، ولا يزال الأمازيغ المعروفين بالتوارق يستعملونه ليومنا هذا، فيما تعتبره الجزائر كتراث ثقافي وحضاري، وتحرص على تطويره وإثرائه، بينما تم اعتماد الكتابة الأمازيغية بصفة رسمية في المغرب سنة 2003. ويتفرع عن اللغة الأمازيغية ككل ما يقارب 11 لهجة تتحد في القاعدة اللغوية المشتركة، بحيث يمكن للناطق بإحدى اللهجات أن يتقن اللهجات الأخرى ببساطة.<sup>1</sup>

### ثانيا: الأمازيغية وأزمة الهوية في الجزائر:

من الدفاع عن الحقوق اللغوية إلى المطالبة السياسية استعادت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال السيادة الرسمية والقانونية على كل كيائها المادي والمعنوي، لكن بقيت الأمازيغية الجزء الأبرز المغيب من مكوناتها الثقافية وثوابتها اللامادية عن سياسة الترسيم. فالأمازيغية ظلت محافظة على كيائها كلغة للتخاطب اليومي والتواصل الشعبي بعد الاستقلال،<sup>2</sup> لكن ذلك لم يشفع لها

1 - رفيق بن حصير، مرجع سابق، ص 177-178.

2 - الأمازيغية من أقدم اللغات المتداولة في منطقة المغرب الكبير، ويمثل مجموع الناطقين بالأمازيغية في الجزائر حوالي 28 بالمائة من مجموع سكان الجزائر ككل، ويتوزع اللسان الأمازيغي على مناطق جغرافية مختلفة، أهمها القبائلية وتتمركز في مناطق القبائل الكبرى والصغرى وتشمل ولايات تيزي وزو، "بجاية"، ومناطق من ولايات كل من البويرة" و "بومرداس" وسطيف" و "برج بوعريج"، والشاوية وتتمركز في مناطق الأوراس" و"النمامشة" وتشمل ولايات باتنة، أخنشلة"، قالمه ، أم البواقي و سوق أهراس" ومناطق من ولايتي تبسة" و "بسكرة"، والميزابية وتشمل ولاية غرداية، والتارقية وتتمركز في الجنوب

بأن تجد سبيلا للاعتراف الرسمي، رغم كونها تعبر عن عمق المجتمع الجزائري وتاريخه العريق الذي جسده الوجود الأمازيغي المسهم في تماسك بني المجتمع من خلال صلابة التشبث بمقومات المواطنة والتعلق بالأرض والتاريخ، مما شكل سدا منيعا في مواجهة جميع ضروب الإدماج وطمس الهوية التي مارسها الاحتلال الذي عرفته الجزائر لاسيما الفرنسي.<sup>1</sup> وعلى هذا الأساس شكل الموقف الرسمي من القضية الأمازيغية بعد الاستقلال، المفضل للخطاب الإيديولوجي المتجاهل للأمازيغية: " أزمة هوية حقيقية"، كانت دافعا مباشرا وطبيعيًا في تولد المطالبات الشعبية الرامية للدفاع عن الهوية الأمازيغية ووقف محاولات تجاوزها أو التنازل لها، باعتبارها مكونا ثابتا في المجتمع الجزائري وجزء لا يتجزأ من الهوية الوطنية للدولة الجزائرية المستقلة.

إنّ تأصيل مسار النضال من أجل التمكين للأمازيغية في الجزائر بعد الاستقلال يمر بمحورين مركزيين:

### أ- المطلب اللغوي

يرتكز على المطالبة بالحقوق الثقافية واللغوية، يعود إلى لحظة الاستقلال وما صاحبها من انسياب الأسئلة الهوية. سؤال الهوية الذي طرح بقوة بعد خروج المحتل الفرنسي كان سؤالاً يفتح على الأبعاد الدينية واللغوية والحضارية وكان مؤديا أيضا إلى بحث سبل بناء الدولة الوطنية.<sup>2</sup> وفي هذا السياق انبرت القضية الأمازيغية وكانت بمثابة ردة فعل على الخطاب الهوياتي المتبني من قبل الفاعل السياسي في الجزائر، والذي كان يطرح تصورات وطنية عروبية إسلامية، اعتبرت من قبل الناطقين باللغة الأمازيغية إقصاء أو نكرانا لدورهم ولحضورهم وتجليا على انتمائهم الوطني، بحيث ظهرت اللغة الأمازيغية كوسيلة للمقاومة الثقافية ببروز

---

الكبير، والشلحية وتشمل مناطق مختلفة من تيبازة" إلى وهران". راجع أكثر في هذا الصدد: نجلاء ناجي، مرجع سابق، ص 373.

1 - مفيدة مقورة، مرجع سابق، ص 635.

2 - عبد الجليل معالي المسألة الأمازيغية في المغرب العربي: حقوق لغوية أم دعوات انفصال"، مقال منشور في يومية العرب، بتاريخ 4 أبريل 2017، السنة 39، العدد 10592، ص12، متوفر على الرابط التالي:

[https://i.alarab.co.uk/pdf/2017/04/04-04/p1000\).pdf#page=12](https://i.alarab.co.uk/pdf/2017/04/04-04/p1000).pdf#page=12)

رعيل أول من المناضلين أسسوا لحركة الحريات الديمقراطية أبرزهم "إيدير أيت عمران" و "حسين أيت أحمد" وغيرهم...<sup>1</sup>

يعد الربيع الأمازيغي مناسبة مهمة في مسار النضال الأمازيغي، فأحداث مدينة " تيزي وزو" في أبريل 1980، والتي حملت لاحقا توصيف "الربيع الأمازيغي"، تعد تعبيرا عن التصادم بين شريحة واسعة من الشعب الجزائري في منطقة القبائل والدولة التي تتهم بكونها تنكرت للأصول التاريخية للبلاد، وأقصت الأمازيغ بأن أصرت على برامج التعريب وعلى عدم ترسيم اللغة الأمازيغية لغة وطنية ورسمية.<sup>2</sup> بحيث كانت أحداث الربيع الأمازيغي الإيذان الفعلي لبوادر بروز الأمازيغية كلغة ثانية للدولة، وبداية مسلسل التصالح مع مكونات الهوية الوطنية في الجزائر. بدأ مسار التكريس اللغوي من خلال المطالبات التي تقدمت بها العديد من التنظيمات المدنية أبرزها الحركة الثقافية البربرية (M.C.B) إلى جانب حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (R.C.D)، من أجل تدريس اللغة الأمازيغية في البرامج التربوية الوطنية. مطلب استجاب له الرئيس " زروال" سنة 1995 وأنشأ في سياقه المحافظة السامية للغة الأمازيغية.<sup>3</sup>

### ب- الطرح السياسي

المحور الثاني لمسيرة الأمازيغية في الجزائر كرسه الانتقال الهوياتي النوعي في منهجية الدفاع عن القضية، والتي انطلق الفعل النضالي بشأنها وكل الاحتجاجات ومساعي الحركات المطالبة الرامية للدفاع عنها من الفضاء اللغوي والثقافي، قبل أن تنفتح على المطالبات السياسية التي تتجاوز هدف التجسيد اللغوي - الذي يعد رافدا من روافد الهوية الوطنية فقط، فالمطالب الأمازيغية أضحت واضحة ومحددة وأكثر عمقا وبعدا، فخلافا للعقود السابقة التي كان مطلب " ترقية اللغة الأمازيغية " مهيمنا على جميع المطالبات،<sup>4</sup> أصبحت المطالب محددة

1 - نجلاء ناجحي، مرجع سابق، ص 372.

2 - عبد الجليل معالي، مرجع سابق، ص 12.

3 - مرسوم رئاسي رقم 95-147 مؤرخ في 27 ماي 1995، يتضمن إنشاء محافظة عليا مكلفة برد الاعتبار للأمازيغية وبترقية اللغة الأمازيغية، جريدة رسمية عدد 29 مؤرخة في 28 ماي 1995.

4 - عبد الجليل معالي، مرجع سابق، ص 12.



## الفصل الأول : الاطار المفاهيمي للحظر الموضوعي و الازدواجية اللغوية

---

بالاعتراف السياسي بالقضية وبضرورة منحها بعدا "ساميا"، وذلك عن طريق ترسيم اللغة والثقافة الأمازيغيتين في إطار القانون الأساسي للدولة، وهذا ما تحقق فعلا من خلال دسترة البعد الأمازيغي في ديباجة دستور 1996، ثم الاعتراف بالأمازيغية كلغة وطنية في تعديل دستور 2002 بعد أحداث 2001 المساوية، ليتم ترفيعها للغة رسمية للدولة بعد التعديل الدستوري ل2016.

## الفصل الثاني: الازدواجية اللغوية من الدسترة الى الحظر الموضوعي

## تمهيد

لا ننكر بأن الأمازيغية مسألة ضاربة في عمق المجتمع الجزائري بتاريخها الأصيل الذي مكنها بان تحظى بخصوصية ثقافية في الوجدان الشعبي. فالأمازيغية تمتاز بماض عريق عايش مختلف الحضارات الفينيقية، البيزنطية والرومانية، وقاوم مختلف محاولات طمس الهوية والشخصية الأمازيغية التي تعرض لها، والتي كانت حداثها أكثر من طرف الاحتلال الفرنسي، الأمر الذي أثبت جسارته ومدى تمسكه بهويته وثقافته وأحقيته في التمتع بثرائه الثقافي الذي يترجم تاريخه العريق. لكن هذا الزخم الثقافي لم ينل حظه في جزائر الاستقلال، نتيجة سياسة التتكر الرسمي لمسألة الهوية الأمازيغية، ومحاولة تجاوزها وتهميش دورها في كيان الدولة الجزائرية والنظر إليها كحاجز ثقافي يعيق الأيديولوجية السياسية المتبعة من قبل الدولة آنذاك، وهو ما قدم سببا وجيها لبروز الحركات النضالية المدافعة عن الثقافة الأمازيغية والمنادية برد الاعتبار لها، والتي عجلت في بروز أزمة هوية شائكة انتقلت فيها مطالب حركات النضال من المطالب الثقافية إلى المطالبات السياسية للاعتراف بالقضية.

التفتت السلطة السياسية لهذه المطالب والاحتجاجات، واستجابت لها بشكل مرحلي مزامن لحدة وقوة المطالب النضالية، وذلك باتخاذ سياسة قانونية تقوم على إدخال تعديلات دستورية انطلقت من الإقرار بالبعد الأمازيغي كأحد المكونات الأساسية للهوية الوطنية في ديباجة دستور 1996، ثم الاعتراف بالأمازيغية كلغة وطنية في تعديل 2002 فترسيمها كلغة رسمية للدولة في تعديل 2016. وتخللت هذه المراحل الدستورية تأسيس هياكل وطنية لاستكمال ترقية الهوية الأمازيغية، وتعميم استعمالها لاسيما في المؤسسات التعليمية. وصولا بعد ذلك الى الحظر الموضوعي و عليه من خلال هذا الفصل سنتناول الاعتراف الدستوري و القانوني باللغة الأمازيغية في المبحث الأول و تقييم فعالية الحل الدستوري لمسألة الازدواجية اللغوية

### المبحث الأول: الاعتراف الدستوري والقانوني باللغة الأمازيغية

حركت المطالبات والمساعي السياسية المنادية بالاعتراف بالثقافة والهوية الأمازيغية الإرادة السياسية العليا في الدولة، والتي استجابت لمطالب الترسيم من خلال دسترة الهوية الأمازيغية بوتيرة متدرجة في الوثائق الدستورية للدولة، في **المطلب الأول** رافقها سن آليات مؤسساتية خاصة بتجسيد محتوى النصوص المكرسة في الدستور المجسمة لمكانة الأمازيغية في هوية الدولة الوطنية في **المطلب الثاني**.

#### المطلب الأول: التكريس التدريجي للهوية الأمازيغية في الوثائق الدستورية للدولة:

##### أ- البعد الأمازيغي كجزء من الهوية الوطنية في دستور 1996:

اقترن أول ظهور رسمي للهوية الأمازيغية في منظومة الدولة الجزائرية المستقلة، بإقرار دستور 1996<sup>1</sup>، حيث جاء في نص الفقرة الرابعة من ديباجة الدستور: ' كانت ثورة نوفمبر نقطة تحول فاصلة في تقرير مصير الجزائر وتتويجا لمقاومة ضروس، واجهت بها الاعتداءات على ثقافتها وقيمها والمكونات الأساسية لهويتها، وهي الإسلام والعروبة والأمازيغية، التي تعمل الدولة دوما لترقية وتطوير كل واحدة منها. شكلت هذه الفقرة من الديباجة قطيعة نهائية مع ربح طويل من الزمن تنكرت فيه الدولة الرسمية لأحد ركائز هويتها الوطنية، مما عد بمثابة مصالحة سياسية مع الذات والتاريخ.<sup>2</sup> وعلاوة عن الدلالة الرمزية التي أنتي في سياقها ترسيم البعد الأمازيغي كمكون أساسي لهوية الدولة، وذلك بإقراره في ديباجة الدستور لما تحمله هذه الأخيرة من اعتبارات شكلية وقيمية كونها خلاصة المبادئ الأساسية التي تحكم الدولة والمجتمع والعقيدة السياسية لقانونها الأساسي، فإن الاعتراف الدستوري ذاته يجسد إحقاقا لمسار الدفاع عن الهوية في الجزائر، الذي ترجم تراكمات مثقلة بالنضال الثقافي والمطالبات السياسية،<sup>3</sup>

1 - دستور 28 نوفمبر 1996، جريدة رسمية رقم 76 مؤرخة في 8 ديسمبر 1996.

2 - مفيدة مقورة، مرجع سابق، ص 638.

3 - نجلاء نجاحي، مرجع سابق، ص 372.

الهادفة للاعتراف بمكانة الأمازيغية كجزء في كيان الدولة الهوياتي منذ لحظة الاستقلال حتى سن الدستور المذكور.

### ب- ترسيم الأمازيغية كلغة وطنية:

لم يقف مسار الاعتراف السياسي بالهوية الأمازيغية عند إقرار البعد الأمازيغي كمكون للهوية الوطنية في الدستور، بل فرضت احتجاجات النضال من أجل الهوية الأمازيغية، ضرورة الاستجابة لمطالب الاعتراف باللسان الأمازيغي كمكون أساسي في الهوية الوطنية للدولة، كونه أداة التخاطب والتواصل الشعبي ودليل ثقافة متجذرة وعريقة في المجتمع الجزائري. جاء الموقف الرسمي من احتجاجات 2001 الدامية<sup>1</sup> في صيغة اعتراف مباشر باللغة الأمازيغية كلغة وطنية في البلاد، حيث أقر التعديل الدستوري المؤرخ في أبريل 2002،<sup>2</sup> في نص المادة 3 مكرر منه على أن: "تمازيغت هي كذلك لغة وطنية. تعمل الدولة لترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني.

اللافت أنّ المؤسس الدستوري قد حرص على ربط الاعتراف باللغة الأمازيغية بمرجعيتها الوطنية (اللغة المستعملة عبر التراب الوطني)،<sup>3</sup> وليس التاريخية ككل، اعتبارا لكون

<sup>1</sup> - المقصود بها الأحداث التي عرفتها منطقة القبائل إثر قتل الشاب "قرماح ماسينيسا" في ثكنة للدرك في جوان 2001، والاحتجاجات المتكررة التي تولدت عنها المطالبة باستعادة مكانة الأمازيغية كلغة وطنية، أنظر في هذا الخصوص عبد الكريم مختاري، التعديلات الدستورية الجزائرية: وصفات علاجية لأزمات سياسية"، مداخلة مقدمة في إطار أعمال الملتقى الدولي حول التعديلات الدستورية في الدول العربية على ضوء المتغيرات الدولية الزاهنة، المنظم بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشلف، يومي 19 و 20 ديسمبر 2012، ص 6.

<sup>2</sup> - قانون رقم 02-03 مؤرخ في 10 أبريل 2002، يتضمن العديل الدستوري، جريدة رسمية رقم 25 مؤرخة في 14 أبريل 2002.

<sup>3</sup> - هذا الطرح المؤطر للهوية الأمازيغية في إطار الدولة الوطنية في الجزائر يتوافق مع الوضع في المغرب كذلك، حيث هناك من يرى أن الجهود التي بذلتها المملكة والمعهد الملكي للغة والثقافة الأمازيغية تسعى من أجل ربط اللغة والثقافة الأمازيغية بالخصوصية الوطنية للدولة في المغرب، وضمان عدم استغلالها في مزايدات سياسية أو تاريخية أخرى من قبيل ربط مصير الهوية الأمازيغية في المغرب بنظيرتها في الجزائر أو النظر في القضية الأمازيغية كقضية واحدة في المغرب الكبير، أنظر في هذا الخصوص: إدريس الكنوبوري، " التوتر السياسي والثقافي في المسألة الأمازيغية"، مقال منشور في يومية العرب، بتاريخ 4 أبريل 2017، السنة 39، العدد 10592، ص 12، متوفر على الرابط التالي:

<https://i.alarab.co.uk/pdf/2017/04/04-04/p1000.pdf#page=12>

تاريخ الاطلاع عليه : 19-05-2021.

الثقافة الأمازيغية الأصل هي نتاج الوجود الأمازيغي عبر مر التاريخ في شمال إفريقيا ككل وليس الجزائر فقط. برر المجلس الدستوري دسترة اللغة الأمازيغية عند موافقته على مشروع التعديل الدستوري،<sup>1</sup> بأنه دعامة لاستكمال الهوية الوطنية: " واعتبارا أن دسترة تمازيغت كلغة وطنية بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني موضوع مشروع التعديل، كونها عنصر من عناصر الأمازيغية التي تشكل إحدى مكونات الهوية الوطنية المذكورة في نص المادة الثامنة من الدستور، والواردة ضمن المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري المبينة في ديباجة الدستور، يعد تدعيما للمكونات الأساسية للهوية الوطنية وهي الإسلام والعروبة والأمازيغية."

### ت- دسترة الأمازيغية كلغة رسمية للدولة:

تتوج مسار الاعتراف الرسمي بالهوية الأمازيغية في الجزائر باستجابة السلطات العليا في الدولة لمطالب ترقية اللغة الأمازيغية إلى لغة رسمية على غرار اللغة العربية، وهو ما انعكس من خلال التعديل الدستوري المؤرخ في 6 مارس 2016،<sup>2</sup> والذي أقر اللغة الأمازيغية كلغة رسمية في البلاد، حيث نصت المادة الرابعة من الدستور على: " تمازيغت هي كذلك لغة وطنية ورسمية." كما جاء في سياق هذا النص كذلك،<sup>3</sup> إنشاء مجمع (أكاديمية اللغة الأمازيغية يوضع تحت تصرف رئيس الجمهورية، يتولى توفير الظروف المناسبة لتجسيد اللغة الأمازيغية كلغة رسمية للدولة لاحقا. على هذا الأساس يبدو أنّ الجزائر قد تكيّفت مع مخرجات الطرح السياسي للقضية الأمازيغية، في أن لبيت المطلب الجوهري لحركات النضال من أجل الهوية الأمازيغية، جسده محطات الاعتراف التدريجي بها في الوثائق الدستورية للجمهورية إلى أن نالت مكانة رسمية سامية في القانون الأساسي للدولة.

<sup>1</sup> - رأي رقم 01، مؤرخ في 3 أبريل 2002، يتعلق بمشروع تعديل الدستور، جريدة رسمية عدد 22 مؤرخة في 3 أبريل 2002.

<sup>2</sup> - قانون رقم 01-16 مؤرخ في مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، جريدة رسمية عدد 14 مؤرخة في 7 مارس 2016.

<sup>3</sup> - حسب نص الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من الدستور، مرجع نفسه.

المطلب الثاني : أدوات تجسيد دسترة الأمازيغية في إطار استكمال الهوية الوطنية:

### أ- إحداث هياكل لترقية وتطوير اللغة الأمازيغية

شكل إنشاء المحافظة السامية للغة الأمازيغية سنة 1995 أول خطوات "رسمية" الهوية الأمازيغية في كيان الدولة. تجد هذا الاعتراف السياسي والقانوني من الدولة باللغة والثقافة الأمازيغية في الجزائر بتأسيس أول هيكل رسمي وطني يعنى خصيصا باللغة الأمازيغية، وهو ما يمكن اعتباره قرينة بأحقية ترقيتها ورد الاعتبار لها وفق ما نصت عليه المرسوم الرئاسي 97-147 المنشئ لها،<sup>1</sup> من جهة، ومن جهة ثانية يمكن اعتبار تحول الموقف الرسمي في التعاطي مع القضية الأمازيغية، محاولة لاستيعاب المطالب الأساسية المتصلة بسؤال مقومات الهوية الوطنية وهيكلتها في إطار مؤسسات الدولة، هذه الفرضية تتأكد بتفحص المادة الرابعة من المرسوم الرئاسي السالف الذكر، الذي حدد هدفين أساسيين من وراء إنشاء المحافظة، هما:

- ترقية الأمازيغية ورد الاعتبار للغة الأمازيغية باعتبارها أحد أسس الهوية الوطنية.

- إدخال الأمازيغية في منظومة التربية والاتصال.

فهمة المحافظة السامية كمؤسسة رسمية للدولة ينصب على ترقية وإدماج اللغة والثقافة الأمازيغية في النسيج التربوي والاجتماعي الجزائري، وذلك بإعداد ومتابعة البرامج والمخططات الخاصة برد الاعتبار للغة والثقافة الأمازيغية بالتنسيق مع القطاعات التربوية والإعلامية المعنية ومرافقة نشاطاتها،<sup>2</sup> وهو ما تحقق فعلا من خلال تدريس اللغة الأمازيغية في المناهج التعليمية، وكذا تخصيص نشرات إعلامية وقنوات خاصة تبث بالأمازيغية.

<sup>1</sup> --تنص المادة الأولى من المرسوم الرئاسي رقم 95-147 مؤرخ في 27 ماي 1995 المتعلق بإنشاء المحافظة السامية للغة الأمازيغية، على: " ينشأ هيكل يسمى المحافظة العليا للأمازيغية، يكلف برد الاعتبار الأمازيغية وبترقية اللغة الأمازيغية. مرجع سابق.

<sup>2</sup> - بحيث تنص المادة 5 من المرسوم الرئاسي 95-147 المتعلق بإنشاء المحافظة السامية للغة الأمازيغية على: "تكلف المحافظة السامية في إطار نشاطاتها للاتصال بالقطاعات المعنية للقيام بإعداد المخططات السنوية ومتعددة السنوات الإدخال الأمازيغية في برامج التعليم وترقية مكانتها وإدخالها في منظومة الإعلام ". مرجع سابق.

وعلاوة عن نشاطها في ترقية الثقافة الأمازيغية نسجل نجاح المحافظة في تحقيق مكتسبات متعددة للقضية الأمازيغية،<sup>1</sup> أهمها اقتراح الاعتراف بها رسميا في مشروع تعديل الدستور عام 2016 الذي أقر الأمازيغية كلغة رسمية للدولة، وأتبع ذلك بالنص على إنشاء مجمع (أكاديمية) وطنية يوضع تحت تصرف رئيس الجمهورية، يتولى توفير الظروف المناسبة لتجسيد اللغة الأمازيغية كلغة رسمية للدولة لاحقا.

وهكذا نلمس سعي الدولة في العمل على "دسترة هيكل جديد للإشراف على تأطير الجانب اللغوي والثقافي للأمازيغية باعتبارها جزء أساسي في الهوية الوطنية للدولة. وفي هذا الصدد أوضح السيد " الهاشمي عصاد" المحافظ السامي للمحافظة السامية للأمازيغية في تصريح لووكالة الأنباء الجزائرية،<sup>2</sup> " أن إنشاء الأكاديمية" من شأنه تقديم الإضافة للمحافظة السامية اللغة الأمازيغية، مؤكدا أن المحافظة ستكون لها علاقة تكاملية وانسجام تام مع الأكاديمية من أجل العمل على التحسين التدريجي للغة الأمازيغية في المنظومة التربوية والتعليم العالي.

يعتبر المجمع الوطني للغة الأمازيغية هيئة وطنية ذات طابع علمي يوضع تحت تصرف رئيس الجمهورية، مهامه واضحة من خلال القانون العضوي رقم 18-17.<sup>3</sup> وللإشارة، فإنّ القانون العضوي المتعلق بالمجمع الجزائري للغة الأمازيغية يحدد مهام وتشكيلة وتنظيم وسير هذه الهيئة الموضوعية لدى رئيس الجمهورية، والتي نصت على إنشائها المادة 4 من الدستور المعدل سنة 2016 السابق بيانها أعلاه. ويتكون المجمع من 50 عضوا على الأكثر يتم انتقائهم من بين الخبراء والكفاءات المثبتة في علوم اللغة والمجالات التي لها علاقة باللغة الأمازيغية والعلوم ذات الصلة، وسيكون للمجمع مجلس ورئيس ومكتب ولجان متخصصة. ويتولى المجمع على الخصوص جمع الرصيد الوطني للغة الأمازيغية بكل تنوعاتها اللسانية،

<sup>1</sup> - للتفصيل أكثر في هذا المجال، نجلاء ناجحي، مرجع سابق، ص374-375.

<sup>2</sup> - تصريح السيد هاشمي عصاد، لووكالة الأنباء الجزائرية، الخميس نوفمبر 2018، متوفر على الرابط التالي:  
<http://www.aps.dz/ar/algerie/61969-2018-11-01-12-11-15>

تاريخ الاطلاع عليه: 2021-4-22

<sup>3</sup> - قانون رقم 18-17 مؤرخ في 2 سبتمبر 2018، يتعلق بالمجمع الجزائري للغة الأمازيغية، جريدة رسمية عدد 54 مؤرخة في سبتمبر 2018.



والعمل على المحافظة على التراث اللامادي للثقافة الأمازيغية،<sup>1</sup> وتوحيدها على كافة مستويات الوصف والتحليل اللساني، وكذا إعداد قاموس مرجعي للغة الأمازيغية، وهو قاموس معيار يستند على إصدارات المحافظة من قواميس موضوعاتية.

ويعد المجمع الوطني المرجعية الرسمية في مسألة الهوية الأمازيغية في الدولة، والجهاز التقني الذي تعتمد عليه الدولة في مسألة تعميم اللغة الأمازيغية واستكمال مسار تثبيتها في الهوية الوطنية، وسبق رئيس الجمهورية خلال مصادقة مجلس الوزراء المنعقد في تاريخ 5 يونيو 2018 على القانون العضوي الخاص بإنشاء المجمع الوطني السابق الذكر،<sup>2</sup> أن أكد على تمازغت اللغة الوطنية والرسمية التي تعمل الدولة لترقيتها، مثلما نص عليه الدستور، هي اليوم في حاجة إلى إسهام الكفاءات الوطنية في هذا المجال من أجل أن تطور ضمن المجمع الأدوات والقواعد التي تسمح بزيادة استعمال وإشعاع هذه اللغة، التي هي جزء لا يتجزأ من هويتنا الوطنية.

#### ب- إدماج اللغة الأمازيغية في المناهج التعليمية:

عملا بالمهام المنوطة بالمحافظة السامية للغة الأمازيغية المتعلقة بإدراج اللغة والثقافة الأمازيغية في المناهج التدريسية كما حددها المرسوم الرئاسي 95-147 السالف ذكره، وبعد دسترة اللغة الأمازيغية كلغة وطنية للدولة سنة 2002، عملت الدولة على تعميم تدريس اللغة الأمازيغية بالتدرج في العديد من المؤسسات التربوية، وتقاسم هذا العبء مع المحافظة السامية للغة الأمازيغية، وزارة التربية الوطنية،<sup>3</sup> وذلك من أجل إعادة إحياء اللغة وإشاعة استعمالها في المدارس الوطنية. اللافت في أمر تعميم الأمازيغية أنه لم يشمل الناطقين بها فقط، حيث ثمة من المتعلمين من الأصول العربية الذين يتواصلون باللغة العامية والذين سجلوا رغبتهم في تعلمها.

<sup>1</sup> - حسب المادة من القانون العضوي 18-17 المتعلق بالمجمع الوطني للغة الأمازيغية، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - بيان مجلس الوزراء المنعقد يوم الثلاثاء 5 يونيو 2018، متوفر على الرابط:

<http://www.el-mouradia.dz/arabek/president/activites/presidentacti.htm>

تاريخ الاطلاع عليه: 19-05-2021

<sup>3</sup> - نجلاء نجاحي، مرجع سابق، ص 375.

تعتبر سياسة تعليم اللغة الأمازيغية نتيجة مباشرة لدسترة الأمازيغية باعتبارها خطوة أساسية لاستكمال الهوية الوطنية للدولة، فلا يمكن إنكار أثر العامل السياسي في تعميق مسألة الاعتراف بالبعد الأمازيغي كمكون أساسي للهوية والثقافة الوطنية، حيث سمحت هذه السياسة اللغوية" في إخراج الأمازيغية من بوتقة الموروث التراثي والشعبي والدفع بها إلى معانقة نهج العلم والعصرية، وهو ما جسده الانتقال من طور المشافهة إلى الكتابة. هذا الانتقال النوعي ساعد على منح اللغة الأمازيغية مكانتها في المجتمع الجزائري كلغة وطنية، لتتجاوز بذلك المعتقد الكلاسيكي الجمعي الذي اعتاد على حصرها في المناطق الناطقة بها فقط.<sup>1</sup> وحسب السيد "عصاد"، المحافظ السامي للغة الأمازيغية، فإن سياسة تعميم تدريس هذه الأخيرة يتطلب الوقت والإمكانات والتأطير اللازم مع انتهاج "مبدأ التدرج".<sup>2</sup> مع الإشارة أن تدريس اللغة الأمازيغية وصل إلى 43 ولاية مع الدخول المدرسي 2018-2019 من إجمالي 48 ولاية مشكلة للقطر الوطني،<sup>3</sup> منذ تاريخ الاعتراف بالبعد الأمازيغي في الهوية الوطنية للدولة في الدستور العام 1996.

1 - مفيدة مقورة، مرجع سابق، ص 635.

2 - تصريح السيد هاشمي عصاد، لوكالة الأنباء الجزائرية، الخميس 2 نوفمبر 2018، مرجع سابق.

3 - انطلق مسعى تدريس اللغة الأمازيغية في 16 ولاية العام 1996 ثم وصل إلى الحد المذكور أعلاه، وتجب الإشارة أن مجالات تعميم الأمازيغية في إطار سياسة الدولة لاستكمال الهوية الوطنية لم تقتصر على تدريسها في المؤسسات التعليمية فقط، حيث تم اعتماد نظام تكوين في التعليم العالي عن طريق استحداث ليسانس في الأمازيغية وهذا ابتداء من 1996 مع إعداد دراسات ما بعد التدرج. أنظر أكثر في هذا الصدد: نجلاء ناجحي، مرجع سابق، ص 372. فضلا عن إدماج اللغة الأمازيغية في الجانب التعليمي، تتوج مسلسل مسار تثبيت الهوية الوطنية بالاعتراف بغرة يناير في التقويم الأمازيغي (المصادف ل12 جانفي في التقويم الميلادي) كعطلة مدفوعة الأجر ابتداء من سنة 2018. شهرزاد ميموني، طيبي غماري، "البعد السوسيو تاريخي في مسألة الهوية الأمازيغية"، مرجع سابق، ص 52.

## المبحث الثاني: تقييم فعالية الحل الدستوري لمسألة الازدواج اللغوي

لئن قطعت الجزائر مرحلة لا بأس بها في مسيرة الاعتراف باللغة والثقافة الأمازيغية باعتبارها أحد ثوابت الهوية الوطنية للدولة، وذلك أن استجابات لأهم المطالب ذات الدلالة الرمزية والشرعية للقضية الأمازيغية وهو الدسترة، فإنّ مراجعة السياق العام الذي رافق مراحل الاعتراف الدستوري بالأمازيغية باعتبارها أحد أركان الهوية الوطنية للدولة، يكشف العديد من النقائص والحدود التي شابت حيثيات وظروف وإجراءات لجوء الدولة لاستعمال الحل الدستوري للأمازيغية، الأمر الذي من شأنه الانتقاص من مكانتها الدستورية باعتبارها أحد مقومات الهوية الوطنية وذلك بالرغم من كون الاعتراف الدستوري يبقى أهم الحلول الممكنة لتثبيت المكانة الحقيقية للأمازيغية في سياق استكمال الهوية الوطنية للدولة

### المطلب الأول: الدسترة: حل قانوني أم حيلة سياسية؟

تمحورت أهداف الحركات النضالية من أجل الهوية الأمازيغية ومطالبها الأساسية حول هدف مركزي هو الاعتراف الرسمي بالثقافة واللغة الأمازيغية، وبالرغم من أنّ المطلب الدستوري لم يكن رأس المطالبات، فإن السلطة فضلت اللجوء إليه كأداة التسوية ملف المسألة الأمازيغية، وذلك بترسيمها عن طريق إدخال تعديلات دستورية. فهل كان الحل الدستوري كافيا ومليبا لتثبيت البعد الأمازيغي في هوية الدولة الوطنية؟؟ وهل اعتماده ينم عن اقتناع السلطة فعليا بحقيقة وعدالة المطالب أم هو أداة سياسة لاحتواء أزمة الهوية؟؟

### أ- التعديلات الدستورية ومسألة الأمازيغية:

المنتبع لسياق التعديلات الدستورية في الجزائر لا يجد عناء كبيرا في استنتاج تزامنها مع الأزمات والحوادث الطارئة. فغالبا ما تجبر السلطة التنفيذية تحت وطأة ضغط الأزمات الوطنية إلى المبادرة بالحلول الدستورية من أجل السيطرة على الوضع المتوتر القائم، وفي هذا الصدد فإنّ مسار دسترة الأمازيغية مر كله بأحداث وأزمات وطنية.

فظهر الأمازيغية لأول مرة في ديباجة دستور 1996 لم يتحقق بطريقة سلسة، وإنما سبقته موجة عارمة من الاحتجاجات قادتتها الحركات والجمعيات المناضلة من أجل الهوية

الأمازيغية، وبلغت ذروتها بمقاطعة الدراسة على جميع مستويات التعليم في منطقة القبائل أي الولايات التي يتمركز فيها الأمازيغ بقوة ك: تيزي وزو" و بجاية و "البويرة"، حيث أقدمت هذه الحركات إلى إعلان ما عرف آنذاك بـ "السنة البيضاء" كوسيلة للضغط على الحكومة،<sup>1</sup> الأمر الذي دفعها فعلا للاعتراف سنة 1996 بمطلب الهوية الأمازيغية كأحد الثوابت الأساسية للهوية الوطنية في نص الفقرة الثامنة من ديباجة دستور 1996.

وبالرجوع للأحداث التي سبقت التعديل الدستوري المؤرخ في 15 أبريل 2002 الذي أقر الأمازيغية كلغة وطنية للدولة، فقد كانت الأوضاع السياسية والأمنية في منطقة القبائل السبب الرئيس للتعديل المادة 03 من الدستور سنة 2002 في خطوة غير منتظرة<sup>2</sup> بفعل الأحداث الدامية التي وقعت بعد وفاة الشاب فرماح ماسينيسا مقتولا بالرصاص داخل ثكنة للدرك الوطني في منطقة البني دوالة" بولاية تيزي وزو"، التأخذ القضية أبعاد جد خطيرة مست الوحدة الوطنية في الصميم،<sup>3</sup> استدعت تدخل السلطة فورا للاستجابة ولو جزئيا لمطالب المنطقة التي كان على رأسها دسترة اللغة الأمازيغية باعتبارها لغة وطنية ورسمية ورحيل مجموعات الدرك الوطني.<sup>4</sup> وكانت الأوضاع قد استمرت طويلا في الاحتقان لاسيما بعد أن خرج الامازيغ في

---

1 - أبرز الحركات الأمازيغية المناادية للمقاطعة هي الحركة الثقافية البربرية" (M.C.B)، التي أعلنت الدخول في إضراب شامل في منطقة القبائل والامتناع عن الالتحاق بمقاعد الدراسة في كل أطوار التعليم مع بداية الموسم الدراسي 1994-1995، والذي شكل في النهاية انقطاعا تاما عن الدراسة لمدة سنة كاملة سميت بالسنة البيضاء. أنظر في هذا الخصوص: على موزاوي: "ارتباط الحركة الأمازيغية بالنضال السلمي في الجزائر"، مقال منشور في موقع الحوار المتمدن بتاريخ: 2018/01/17، متوفر على الرابط التالي:

=() <http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=586296&r>

(تاريخ الاطلاع عليه: 15-05-2021).

2 - تكمن غرابة هذه الخطوة في كون موضوع التعديل يمس بالمادة 212 من الدستور التي تمنع أي تعديل يمس بمكانة اللغة العربية كما سنبينه لاحقا في من الصفحة رقم 16.

3 - في الحقيقة، كان المساس بالوحدة الوطنية كان من الجانبين، فالسلطة تعاملت مع المحتجين كمرهقين تحركهم "أياد أجنبية كما وصفهم وزير الداخلية السابق السيد نور الدين يزيد زرهوني، وتبعه في ذلك النواب الموالون للسلطة عند مناقشة البرلمان للوضعية في المنطقة. ومن جهة المحتجين، ظهر منهم جناح راديكالي، يطالب بالاستقلال الذاتي لمنطقة القبائل، راجع أكثر في هذا الخصوص: عبد الكريم مختاري، مرجع سابق، ص06.

4 - بالنسبة لمسألة اللغة الأمازيغية، فقد تم كما أسلفنا دسترتها باعتبارها لغة وطنية فقط، قبل أن تصير لغة رسمية لاحقا بموجب التعديل الدستوري ال 2016. أما مسألة الدرك الوطني فتم إزالة الثكنات من المناطق الحساسة فقط مثل بني دوالة وعزازفة في ولاية تيزي وزو، والقصر وأقبو في ولاية بجاية، ضمن ما أسمته السلطة آنذاك إعادة انتشار وحدات الدرك

مظاهرات عارمة في الجزائر العاصمة في 14 جوان 2001، وبعدها تنازلت الدولة<sup>1</sup> بإدخال تعديل دستوري عن طريق موافقة البرلمان، يجعل الأمازيغية لغة وطنية، وبذلك تم احتواء استفحال أزمة الهوية الوطنية بواسطة اللجوء إلى الملاذ الدستوري. أما التعديل الدستوري الأخير المؤرخ في 6 مارس 2016، والذي أقر الأمازيغية اللغة رسمية للدولة، فقد طبعه سياق خاص اقترن بمخرجات الثورات العربية"، حيث تعود أبرز دوافع ترسيم الأمازيغية بشكل صريح، إلى خطاب رئيس الجمهورية الموجه للأمم المتحدة المؤرخ في 15 أبريل 2011،<sup>2</sup> الذي طرح ضرورة التعجيل بإدخال إصلاحات واسعة في منظومة الحكم ككل وفي مقدمتها القانون الأساسي للدولة، في محاولة لاستباق تداعيات الحراك العربي وتقادي الارتدادات الخطيرة أو غير معروفة النتائج التي قد يثيرها في الساحة الوطنية، والتي قد يكون من شأنها إخراج المسائل السياسية والاجتماعية والثقافية غير المحسومة أو القضايا العالقة للوجود، وعلى رأسها طبعاً القضية الأمازيغية، لاسيما وأن المؤشرات الظرفية التي رافقت موجات الحراك العربي، كانت تصب في صالح فتح جبهات الإصلاح الديمقراطي على مصراعها ورفع سقف المطالبات الشعبية إلى أعلى حد ممكن لها.

وفرت هذه المستجدات السياق الديمقراطي الأمثل ولحظة ثمينة للحركات النضالية والتنظيمات المدافعة عن الهوية الأمازيغية للتنظيم والبروز الإعلامي والثقافي على جميع

الوطني. هذا بالإضافة إلى التعاطف عن مطالب أخرى في خطوة لإضفاء الشرعية على العصيان المدني أهمها الامتناع عن دفع فواتير الكهرباء والغاز لمدة سنتين لكل منطقة القبائل. عبد الكريم مختاري، المرجع نفسه.

1 - لعل من نافلة القول التذكير بأن رئيس الجمهورية السيد " عبد العزيز بوتفليقة"، قد أقر في تجمع رسمي عام 1999 في منطقة تيزي وزو " أهم ولاية للامازيغ في الجزائر، وبكل تحد أن الأمازيغية لن تكون أبدا لغة رسمية أو وطنية إلا إذا قبل بها الشعب في استفتاء شعبي، إلا أنه بعد الأحداث التي عرفتها منطقة القبائل إثر قتل الشاب "قرماح ماسينيسا" في تكنة للدرك في منطقة القبائل، والمطالب المتكررة لحركة العروش" باستعادة مكانة الأمازيغية كلغة وطنية وتدرسيها في المنهاج، تراجع الرئيس من موقفه السابق، وعدل الدستور بإدراج الأمازيغية كلغة وطنية دون اللجوء للاستفتاء الشعبي. راجع في هذا الخصوص: هوم الشيخة، " التعديلات الدستورية في الجزائر: وسيلة لتجسيد الديمقراطية أم لحل الأزمات الوطنية؟"، نص ورقة بحثية مقدم في إطار الملتقى الدولي الثاني حول التعديلات الدستورية في البلدان العربية، المنعقد في 6-8 ماي 2008، بكلية الحقوق، جامعة الأغواط، الجزائر، ص 703.

2 - نص خطاب رئيس الجمهورية الموجه للأمم المتحدة، مؤرخ في 15 أبريل 2011، متوفر على الرابط التالي:

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/activites/presidentacti.htm>

تاريخ الاطلاع عليه: 2021 /05/20

الأصعدة، لاسيما في وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي،<sup>1</sup> كان له وقع مباشر في تعميق أدوات الطرح السياسي للقضية الأمازيغية، والمطالبة بالحقوق اللغوية والهوياتية الهادفة لترسيم الهوية الأمازيغية في الدستور، وهو ما تم فعلا بتلبية السلطة السياسية لهذه المطالب بمناسبة إقرار التعديل الدستوري في 6 مارس 2016، الذي عزز مجال التمتع بالحقوق والحريات وممارسة الديمقراطية، فضلا عن اعترافه بالأمازيغية كلغة رسمية للدولة.

#### ب- هاجس المساس بالثوابت الوطنية وغموض مفهوم اللغة الرسمية

القاعدة العامة أن الأحكام الدستورية شأنها شأن القوانين تخضع لمنطق التعديل، لكن مع مراعاة الاختلاف في الإجراءات التي تتسم بالتشديد بالنسبة للأحكام الدستورية مقارنة بمرونتها في القوانين.

لكن ثمة بعض المبادئ والأحكام الدستورية التي لا تسري عليها قاعدة المراجعة أو إجراءات التعديل، لانسامها بالجمود الدستوري

(LA PERINITE CONSTITUTIONNELLE)،<sup>2</sup> بحيث تعد بمثابة قيود موضوعية لا يمكن تعديلها مطلقا لاعتبارها من الثوابت الأساسية للدولة، وهي التي نص عليها الدستور الجزائري في المادة 212 (تقابلها المادة 178 قبل تعديل 2016).

من طائفة المسائل الواردة في نص المادة 212 أعلاه المعنية بالجمود الدستوري، ما جاء في نص الفقرة الرابعة منها: "لا يمكن لأي تعديل أن يمس العربية باعتبارها اللغة الوطنية

<sup>1</sup> - عبد الجليل معالي، مرجع سابق، ص 12.

<sup>2</sup> - أنظر:

Olivier LEPSIUS, " Le contrôle par la cour constitutionnelle des lois des révisions constitutionnelles dans la République Fédérale d'Allemagne", Cahiers du conseil constitutionnel N27 (Dossier : contrôle de constitutionnalité des lois constitutionnelles) Janvier 2010, disponible sur le lien suivant :

<https://www.conseil-constitutionnel.fr/nouveaux-cahiers-du-conseil-constitutionnel/cahiers-du-conseil-constitutionnel-11-27.janvier-2010>

تاريخ الاطلاع عليه: 2021-05-20 .

والرسمية، إلى هنا لا يوجد إشكال، لكن الإشكال يكمن في كون موضوع التعديل الدستوري المؤرخ في 10 أبريل 2002 قد أضاف نص المادة 3 مكرر والتي تنص: " الأمازيغية لغة وطنية. وعليه فالتعديل يتعارض والمادة 212 من الدستور، التي تمنع أي تعديل يمس بمكانة اللغة العربية باعتبارها لغة وطنية ورسمية، فدسترة اللغة الأمازيغية باعتبارها لغة وطنية يمس بالجزء الأول من مكانة اللغة العربية، وهذا ما يبين أن السلطة عمدت إلى تجاوز مبدأ دستوري في سبيل دسترة الأمازيغية، والمفارقة أن القيد الدستوري يتعلق بأحد الثوابت الوطنية (العربية)، وهي نفس الصفة التي تنطبق على الحكم الدستوري المضاف (الأمازيغية).

هذا الإشكال الدستوري الفريد لم يعد كذلك، حيث نجد المؤسس الدستوري قد كثره وبشكل متطابق، بمناسبة التعديل الدستوري لسنة 2016 الذي أضاف مواد عديدة للدستور من بينها المادة الرابعة، التي اعتبرت الأمازيغية لغة رسمية، مما يعيد طرح نفس الأشكال السابق بالنسبة لوضع اللغة الأمازيغية ولكن هذه المرة بتعارضها مع مكانة العربية باعتبارها لغة رسمية.

ولعل الأمر يزداد غموضاً عند قراءة نص الفقرة الثانية من المادة 3 من الدستور التي تنص على أن العربية تظل اللغة الرسمية للبلاد، الأمر الذي يستدعي التساؤل عن التكييف الدقيق لمال اعتبار الأمازيغية لغة رسمية للدولة، هل هو مرتبط بمسائل فنية متعلقة بتوفر ظروف استعمالها كضبط حروف كتابتها مثلاً؟، كما قد يفهم من نص الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من الدستور: يكلف المجمع بتوفير الشروط اللازمة لترقية الأمازيغية قصد تجسيد وضعها كلغة رسمية فيما بعد"، أم لغرض سياسي آخر عامل الوقت كفيل يكشفه. فضلاً عن ذلك فإن الاعتراف بالصفة الرسمية للأمازيغية كلغة رسمية لا يرقى بها لنفس المصاف الذي تتمتع به اللغة العربية، التي تعد من القيود الموضوعية الواردة في نص المادة 212 من الدستور التي لا يطالها التعديل الدستوري، وهي مكانة لا تتمتع بها اللغة الأمازيغية رغم أنها لغة رسمية، لأنه يمكن سحب هذا الوصف عنها بمجرد أي تعديل دستوري مستقبلاً.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - من الناحية القانونية ليس ثمة مانع يحول دون ذلك، وهذا رغم الإقرار بالتداعيات السياسية والاجتماعية الوخيمة لهذا إجراء.

أما الاجتهاد الدستوري فنجده قد أغفل تماما مسألة المساس بالقيود الدستورية ، عندما قام بتبرير إجراء ترسيم الأمازيغية كلغة رسمية للدولة، بل بالعكس، نجده قدم تحليلا سياسيا عاما أكثر منه قانونيا دقيقا، وذلك عندما اعتبر الأمازيغية عامل ضروري في تماسك مكونات الهوية الوطنية للدولة، وهذا ما يستشف من رأي المجلس الدستوري رقم 16/01 المؤرخ في 28 يناير 2016<sup>1</sup> الذي جاء فيه: " اعتبارا لتعديل المادة 4 مكرر وإضافة الأمازيغية بكونها لغة رسمية، واستحداث مجمع جزائري للغة الأمازيغية يكلف بتحديد الشروط اللازمة لترقية تمازيغت قصد تجسيدها لغة رسمية، تهدف إلى تجسيد وترقية مكونات الهوية الوطنية، وتعزيز الوحدة الوطنية حول تاريخ الجزائر وهويتها وقيمها الروحية والحضارية".

هذا الإشكال كان في وسع السلطة تفاديه، وعلى الأقل درء أشبهة" عدم دستورية ترسيم اللغة الأمازيغية كلغة وطنية أو رسمية، وذلك باللجوء للإرادة الشعبية مباشرة بدل القيام بالتعديل عن طريق الموافقة البرلمانية، وبالتالي كان الأمر يستدعي استفتاء شعبيا وفق تنص عليه المادة 208 من الدستور، باعتبار الشعب صاحب السيادة ومالك السلطة التأسيسية،<sup>2</sup> غير أن السلطة فضلت الالتفاف على طلب مشورة الشعب مباشرة، واستعمال المادة 210 من الدستور التي تجيز التعديل دون الرجوع إلى الشعب.

يمكن الاستنتاج أن الموقف الرسمي كان يتحرك دوما كرد فعل لاحتواء أزمة الهوية الوطنية، بواسطة التعديلات الدستورية التي ظلت أبرز الحلول المتوفرة بيد الدولة لمعالجة مسألة الهوية الأمازيغية.

### ت- اعتماد خيار الموافقة البرلمانية كبديل لمفضّل لدسترة الهوية الأمازيغية

تتلخص جدلية تعديل الوثائق الدستورية بتحديد فاعلين مركزين يتوقف عندهما موضوع ومال التعديل الدستوري، الأول يتعلق بسلطة المبادرة بمشروع التعديل، بينما يتحدد الثاني بالسلطة المالكة لقرار الموافقة. يسمح الدستور الجزائري تعديل الدستور بثلاث سبل مختلفة.

1 - جريدة رسمية عدد 06 مؤرخة في 3 فبراير 2016.

2 - حسب نص المادة السابعة من الدستور، مرجع سابق.



الخيار الأول الوارد في نص المادة 208 من الدستور، يتيح لرئيس الجمهورية سلطة المبادرة بمشروع التعديل الدستوري، ويرجع أمر الموافقة عليه بيد الشعب عن طريق الاستفتاء.

الخيار الثاني الوارد في نص المادة 210 من الدستور، يجعل سلطة المبادرة بالتعديل بيد رئيس الجمهورية، الذي يعرضه على الموافقة البرلمانية، بعد حصوله على الرأي المعتل من المجلس الدستوري.

الخيار الثالث المنصوص عليه في المادة 211 من الدستور، يخول البرلمان سلطة المبادرة بالتعديل الدستوري، الذي يعرضه رئيس الجمهورية للموافقة الشعبية بواسطة الاستفتاء.

بالعودة لمسار التعديلات الدستورية المقررة الأبعاد الهوية الأمازيغية في الدستور، تجد خيار الموافقة البرلمانية الإجراء المفضل لدى السلطة السياسية المبادرة بالتعديل، التسوية مطالب ترسيم الأمازيغية بصفتها أحد ثوابت الهوية الوطنية للدولة. وهذا بالرغم من كونه الإجراء الوحيد من بين الخيارات الثلاثة السابق ذكرها الذي يتطلب الحصول على الترقية الشعبية. وعلى هذا الأساس يتاح لنا بداية التساؤل عن سبب تقادي اللجوء للاستشارة الشعبية كونها السبيل الأمثل المجد للشرعية الدستورية وللممارسة الديمقراطية، كونه يشرك إرادة الشعب مباشرة في تقرير مراده وليس عن طريق ممثليه في البرلمان؟

وبالرغم من إحجام السلطة المبادرة بالتعديل عن إبداء أسباب اختيار سبيل الموافقة البرلمانية، فإنه ثمة من عزى الأمر إلى خشية السلطة من رفض الشعب الجزائري لدسترة اللغة الأمازيغية إذا ما تمت استشارته في ذلك.<sup>1</sup> نعتقد أن مسألة مجتمعية بحجم الهوية الأمازيغية وما تحمله من أثر راسخ في وجدان الشعب الجزائري تمتد لتاريخه وحاضره ومستقبله، لا تقل شأنًا وأهمية عن الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر في العشرية السوداء، والتي حسمتها السلطة باستشارة الشعب في مناسبتين متتاليتين بواسطة آلية الاستفتاء.<sup>2</sup> وعليه كان الأمر يستدعي استفتاء شعبيًا في مسألتها اعتبار الأمازيغية لغة وطنية سنة 2002، ولغة رسمية

<sup>1</sup> - عبد الكريم مختاري، مرجع سابق، ص6.

<sup>2</sup> - تقصد بهما: الاستفتاء الشعبي حول قانون الوثام المدني سنة 1999، والاستفتاء الشعبي الخاص بقانون المصالحة الوطنية سنة 2005.

سنة 2016. باعتبار الشعب صاحب السيادة وصاحب السلطة التأسيسية كذلك، فضلا عن كون المسألة الأمازيغية قضية مجتمع، وتثبيتها كأحد أركان الهوية الوطنية للدولة الجزائرية، يحتاج لفتح نقاش واسع بين الدولة ومختلف شرائح المجتمع وفئات المجتمع المدني لمنحها الشرعية الدستورية الكاملة والمكانة السامية والحصانة الملائمة لها، حتى تقطع الطريق أمام جميع ضروب المزايدات السياسية أو الثقافية. كما أنها ليست قضية السلطة وحدها حتى تطرحها للموافقة السياسية عن طريق البرلمان، الذي يجسد شرعية منقوصة في كل الحالات، سواء بالنظر إلى ميولاته الحزبية الموافقة للاتجاه السلطة المبادرة بالتعديل، أو إذا ما قورن بشرعية الشعب مصدر السلطات.

أما الجواب المنتظر من المجلس الدستوري باعتباره يقدم رأيا معلا قبل عرض مشروع التعديل على الموافقة البرلمانية، ينظر خلاله في احترام مشروع التعديل للثوابت الدستورية المفيدة في نص المادة 212 من الدستور والتي من ضمنها اللغة العربية، كما سبق لنا التطرق إليها سلفا، فنجده وكأنه قد وقع في حرج قانوني ومطب سياسي صريح أوقعته فيه السلطة المبادرة بالتعديل، جعله يقدم حججا عامة وسطحية لتبرير التعديل،<sup>1</sup> متجاوزا ومتجاهلا النظر في مدى احترام التعديل الدستوري للقيد الأساسي المذكور.

### المطلب الثاني: دسترة الحظر الموضوعي للغة الأمازيغية دستور 2020

رغم النقائص الكثيرة التي تؤخذ على طريقة استعمال السلطة السياسية للحلول الدستورية للتعامل مع القضية الأمازيغية في إطار مسار استكمال الهوية الوطنية للدولة الجزائرية، فإن الحل الدستوري المجرد يبقى أبرز الحلول الناجعة لترسيم وتثبيت البعد الأمازيغي في هوية الدولة الجزائرية، بما يحمله من مقومات تجسد ركائز الوحدة الوطنية، وتقوي دعائم الانتماء والانتساب للوطن، وتتيح التمتع بالحقوق المترتبة عن الثقافة الأمازيغية ضمن الأطر الديمقراطية لممارسة المواطنة المعترف بها في الدولة.

#### أ- البعد الأمازيغي صمام أمان للوحدة الوطنية

<sup>1</sup> - الرأي رقم 01/2002 دام د، مؤرخ في 2002/04/03، يتعلق بمشروع تعديل الدستور، الجريدة الرسمية، العدد 22 لسنة 2002، ص 04.

تعد مسائل الهوية وما تحمله من أبعاد تاريخية وثقافية ولغوية من أهم مرتكزات البناء المفاهيمي للدولة الوطنية، وهي دعامة جوهرية لدحر لدعوات الانفصال والاستقلال الذاتي وتعزيز للوحدة الوطنية على عكس ما يتوقعه البعض. فانتقال الأمازيغية من حيز المسائل الثقافية واللغوية إلى قضية سياسية ومطلبية، برر بعض المخاوف من أن تتحول هذه المطالب إلى دعوات انفصالية. مخاوف لم تقتصر على المؤسسة الرسمية فقط، بل امتدت إلى جهات فكرية وسياسية تدافع عن وحدة دول المغرب العربي وسيادتها، أو تطرح مطالب عروبية تسعى إلى تجاوز حالة "الدولة القطرية الراهنة".<sup>1</sup> لكن التعامل السياسي مع المسألة، كان يتوجس أكثر من تأثير الدور الخارجي.

إن البعد الخارجي في هذه القضية يمتد مباشرة إلى الاستعمار الفرنسي الذي عمل على تغذية روح التفرقة ونعرات التمييز بين الأمازيغ والعرب، وتنمية النزعة الانفصالية.<sup>2</sup> وكان يناور أحيانا بالرهان على دعم الأمازيغ لدعم "الجزائر الفرنسية"، وللتقليل من سطوة اللغة العربية بأن يصنع لها منافسا قويا، لكن الإنصاف التاريخي يقتضي الإشارة إلى الدور النضالي والتحرري الكبير الذي مارسه الأمازيغ باستبسال في مقاومة الاستعمار<sup>3</sup> والذي يضعهم فوق كل مزاعم أو نوايا التخوين والتدجين أو العمل ضد المصلحة العليا للدولة. أما مخاوف التيار الأيديولوجي الذي كان ينادي بعروبة الجزائر، من التهديدات المتعلقة بتنامي موجة مطالب الهوية الأمازيغية، فسرعان ما تراجع على وقع تغير التوجه الرسمي للدولة من القضية الأمازيغية، التي التقطت مطالب الحركات النضالية ولو بمضض، وقامت باحتوائها وإسقاطها بشكل تدريجي في سياسة استكمال الهوية الوطنية للدولة،<sup>4</sup> ابتداء من سنة 1995 تاريخ إنشاء أول هيكل رسمي للدولة يعنى برد الاعتبار للأمازيغية، مروراً بإقرارها كمكون أساسي للهوية الوطنية في ديباجة الدستور، حتى لحظة دسترتها كلغة رسمية للدولة سنة 2016.

1 - عبد الجليل معالي، مرجع سابق، ص 12.

2 - هوم الشيخة، مرجع سابق، ص 703.

3 - عبد الجليل معالي، مرجع سابق، ص 12.

4 - المفارقة أن الرد الرسمي على ترسيم الأمازيغية في الدستور، ميزه تصريح الرئيس السابق ليامين زروال الذي قال فيه: نحن كلنا أمازيغ". مفيدة مقورة، مرجع سابق، ص 636.

فترسيم البعد الأمازيغي في هوية الدولة، ولو أنه جاء في سياق متوتر كثمرة النضال عسير لسؤال الهوية في الجزائر، فإنه ساهم إلى حد بعيد في عقلنة مطالب واحتجاجات حركات النضال الثقافي والأمازيغي، وشكل ارتياحا شعبيا لدى شريحة واسعة من فئات المجتمع، جعل الأمر يظهر وكأنه مصالحة تاريخية<sup>1</sup> وقطيعة مع عهد التتكر والإقصاء الذي عانى منه الأمازيغ، ومكسب ثمين في سبيل تقوية شعور الانتماء للوطن وتحصين رابطة المواطنة الهوياتية في إطار تنوع ثقافي ولغوي يحميه القانون الأساسي للدولة. هذه النتائج غيرت كثيرا من حدة الطرح الهوياتي للقضية الأمازيغية، وضيقت منافذ التوظيف السياسي لها أو المزايدات الحزبية باسمها. بالمقابل نجح الاعتراف الرسمي بالأمازيغية في سحب البساط من دعاة الانفصال أو الاستقلال<sup>2</sup> قابله توحيد لمكونات المجتمع المختلفة وتعاضد تماسك الجبهة الوطنية للوقوف ضد مطالبها الانفصالية، ما أظهرها بالنتيجة كحركات تسعى التفكيك الوحدة الوطنية وبتبر الهوية الأمازيغية من كيان الدولة، كونها جزء لا يتجزأ من ثوابت الهوية الوطنية المعترف بها في وثيقة الدستور. ينطبق الأمر إلى حد معين مع مخاوف التدخل الأجنبي بدعوى حماية الأقليات الإثنية والحقوق الثقافية للأمازيغ، وذلك بعد أن تم إحداث القطيعة الرسمية مع التهميش والإقصاء الثقافي<sup>3</sup>، نتيجة الاعتراف بالبعد الأمازيغي كثابت أساسي من ثوابت الهوية الوطنية للدولة.

### ب- دسترة الأمازيغية دعامة للتخلي عن التوظيف الأيديولوجي لها

في الجزائر كانت الأمازيغية في لحظات محددة من بناء الدولة الوطنية تمثل طعنة في مسيرة بناء الجزائر وخذلانا لمسار التعريب الذي انخرطت فيه الدولة بكل ما أوتيت من أجهزة.

<sup>1</sup> - محمد شاوش أخوان، الحركة الأمازيغية في الجزائر: من 1945-2016، مذكرة ماستر في التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017، ص76.

<sup>2</sup> - أبرز فصائلها الجناح الراديكالي الذي يطالب بالاستقلال الذاتي لمنطقة القبائل ضمن حركة سميت الحركة من أجل الحكم الذاتي لمنطقة القبائل، Mouvement pour l'autonomie de la kabylie (M.A.K)، يترأسها المغني فرحات مهني، والتي لا تزال تمارس نشاطها إلى اليوم. أنظر موقعها على شبكة الانترنت:

<http://www.makabylie.info>

<sup>3</sup> - هذا رغم الإقرار بأن ثمة بعض العوامل التي تساعد على إلى حد ما من الشعور بالإقصاء والتهميش كتماطل الدولة في تجسيد المكاسب المعلنة في الدستور.

كان أحمد بن بلة يراه لينة أساسية في تحديد الهوية الوطنية وفي تأكيد عروبة الجزائر.<sup>1</sup> وهكذا كانت الحركات الأمازيغية تقاوم، حسب تصورها، سلطة تقصيمهم، وتفرض روايتها للتاريخ والهوية الوطنية.<sup>2</sup> لذلك من التجلي إظهار الأمازيغية كمنافس شرس للعربية في تحديد هوية الدولة، ولكنها ردة فعل مشروعة ضد التوظيف الإيديولوجي لعروبة الجزائر المسهم في الإقصاء المعنوي والثقافي للوجود الأمازيغي ونكران للأصل والتاريخ.

إن قراءة تاريخ الهوية السياسية للجزائر بكل حيثياته ومتغيراته، المتضخم بتمجيد إيديولوجيا القومية العربية، والإسلام السياسي، وتبني عقيدة النهج الاشتراكي، يستدعي مراجعة لمفهوم الهوية الوطنية لتصبح هوية ثقافية ووجدانية وحضارية تعكس تاريخ الدولة، ومع اعتقادنا بأن ترسيم البعد الأمازيغي في الدستور كأحد مكونات الهوية الوطنية لم يأت في ذات السياق، ولم يطبق من قبل الدولة ضمن إستراتيجية أو خارطة طريق أو منهجية مدروسة، وإنما فرضته عوامل وتراكمات أخرى مطلبية ووظيفية، أملت على السلطة السياسية تغيير موقفها الرسمي من القضية الأمازيغية وحثتها لانتهاج سياسة قانونية للتكريس المرحلي للبعد الأمازيغي في هوية الدولة.

ومع ذلك فإنه ليس ثمة مائع يحول دون فتح السلطة السياسية سؤال الهوية الوطنية للدولة بكل مكوناتها للنقاش العام في سياق جديد يشرك المواطن وفعاليات المجتمع السياسية والمدنية ككل والهياكل الأكاديمية ذات الاختصاص،<sup>3</sup> لمناقشة مشروع مجتمعي متكامل يراعي المكاسب الدستورية التي حظيت بها المسألة الأمازيغية، ويرمي لبناء التوافق المجتمعي حول القيم العليا للوطن ودحض محاولات التشكيك الهوياتي، وذلك بترتيب أسس الانتماء للوطن من دون إقصاء وتكر أو تهميش، وترك التناقض الإيديولوجي المركز على القومية العربية، ولكن من دون إهمال حق الانتماء للأفق العروبي، الذي لن يكون نقيضا للهوية الوطنية<sup>4</sup> وهو ما

1 - أعلن أحمد بن بلة موقفه صراحة من هوية الدولة الجزائرية في تجمع شعبي بعد الاستقلال، في أن صرح " نحن عرب، عرب، عرب"، مفيدة مقورة، مرجع سابق، ص 636.

2 - عبد الجليل معالي، مرجع سابق، ص 12.

3 - لاسيما المجلس الأعلى للغة العربية، والمجمع الوطني للغة الأمازيغية المنصوص عليها في المادتين 3 و4 من الدستور.

4 - يرى أحسن طارق " أن بناء الدولة الوطنية للدول العربي يستدعي التركيز على مفهوم الجنسية كعامل انتماء، وتحرير الوجدان من الفلسفة الأيديولوجية، وإعادة رسم مفهوم الانتماء ككل مع إعادة بناء العروبة بوصفها أفقا مستقبلية مدعوما

يسهم بالنتيجة في تقوية مشروع الميناء الديمقراطي للدولة الوطنية الذي يقبل التعدد الثقافي واللغوي بالاستناد على هوية وطنية متكاملة.

### المطلب الثالث : دستور 2020 يجسد حظرا موضوعيا للغة الأمازيغية

في ظل الحراك الشعبي و المطالب التي رفعتها بعض الفئات من بعض المناطق المعينة في الجزائر ، وكما جرى الأمر في السابق ، كان الحل في نظر المشرع بتجسيد الازدواجية اللغوي ومنحها امتياز الحظر الموضوعي حيث جاء في نص المادة 3 من دستور 2020: اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية.

تظل العربية اللغة الرسمية للدولة.

يحدث لدى رئيس الجمهورية مجلس أعلى للغة العربية.

يكلف المجلس الأعلى للغة العربية على الخصوص بالعمل على ازدهار اللغة العربية وتعميم استعمالها في الميادين العلمية والتكنولوجية والتشجيع على الترجمة إليها لهذه الغاية<sup>1</sup>.

و إن كانت هذه المادة تجسد اللغة العربية كلغة رسمية للدولة الجزائرية فإن المشرع الدستوري نص في المادة 04 من دستور 2020 على أن اللغة الأمازيغية هي كذلك لغة رسمية من خلال ما جاء في نص المادة 04 : تمازيغت هي كذلك لغة وطنية ورسمية.

تعمل الدولة لترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني. يحدث مجمع جزائري للغة تمازيغت يوضع لدى رئيس الجمهورية<sup>2</sup>.

بالشرعية الدستورية والديمقراطية وليس الخطابات العرقية والرومانسية. حسن طارق، الدولة الوطنية بعد الثورات: من جدل

الأيدولوجيا والهوية إلى دولة المواطنين"، مجلة سياسات عربية، العدد9، السنة 2014، ص86-87

<sup>1</sup> أنظر المادة 3 الدستور الجزائري 2020 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد ، 82 1 جمادى الأولى عام

1442 هـ 3 ديسمبر سنة 2020 م

<sup>2</sup> أنظر المادة 4 الدستور الجزائري 2020 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد ، 82 1 جمادى الأولى عام

1442 هـ 3 ديسمبر سنة 2020 م

يستند المجمع إلى أشغال الخبراء، ويكلف بتوفير الشروط اللازمة لترقية تمازيغت قصد تجسيد وضعها كلغة رسمية فيما بعد.

تحدد كفتات تطبيق هذه المادة بموجب قانون عضوي.

ونلاحظ ان الأمازيغية حظت تقريبا بنفس المكانة التي خصها المشرع الجزائري للغة العربية ، ولكن ورغم أن مسودة الدستور 2020 حظت بالمناقشة الواسعة من طرف مختلف أطراف المجتمع و أقطاب المجتمع المدني و الطبقات السياسية إلا ان نص المادة 223 نصت على الحظر الموضوعي لازدواية اللغة حيث جاء في مضمونها في الفقرة 05 و 06 :

لا يمكن أي تعديل دستوري أن يمس<sup>1</sup>:

(5) - العربية باعتبارها اللغة الوطنية والرسمية،

(6) - تمازيغت كلغة وطنية ورسمية،

وهذا ما يدل على أن المشرع الدستوري فيما يخص الازدواجية اللغوية لم يتحها للمناقشة التي حظي بها باقي مواد الدستور و اعتبرها من الثوابت الوطنية

<sup>1</sup> أنظر المادة 223 الدستور الجزائري 2020 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد ، 82 1 جمادى الأولى عام

1442 هـ 3 ديسمبر سنة 2020 م

خاتمة



من خلال هذه الدراسة يتبين لنا أنه مع الإقرار بالمكاسب التي أحرزتها الجزائر في مسيرة الاعتراف باللغة والثقافة الأمازيغية باعتبارها أحد ثوابت الهوية الوطنية للدولة الآن، وذلك من خلال استجابة السلطة السياسية لأهم المطالب ذات الدلالة الرمزية والشرعية للقضية الأمازيغية وهو الاعتراف الرسمي بها، فضلا عن اعتبار الاعتراف الدستوري دعامة أساسية لتقوية الوحدة الوطنية، وتكريسا للمصالحة مع التاريخ وتخلياً عن الإيديولوجية الهوياتية أو المزايدات السياسية بالقضية، ومكسبا لغوي وثقافيا يمكن تثمينه في مسار بناء الهوية الوطنية، فإن مراجعة السياق العام الذي رافق مراحل الاعتراف الدستوري بالأمازيغية، يكشف بعض النقائص التي تحد من فعالية استعمال الحل الدستوري للمسألة الأمازيغية، يمكننا إيجازها مشفوعة بالحلول التي تراها مناسبة، كما يلي:

- عند مراجعة خلفيات التكريس الدستوري نجد السلطة قد تحركت دوما تحت ضغط المطالب والاحتجاجات بل بعد اندلاع الأزمات الوطنية أحيانا المطالبة بترسيم الأمازيغية، بدل أن تبادر هي بمناقشة الحلول الملائمة لتسوية مسألة الهوية الأمازيغية لكونها قضية وطنية مركزية وليست جهوية.

- إن مناقشة الإجراءات القانونية التي طرحت في سياقها الحلول الدستورية يكشف وجود تناقضات وإشكالات جمة، أبرزها ما يتعلق بمدى دستورية إجراء دسترة الأمازيغية لتعارضها مع مكانة اللغة العربية باعتبارها من القيود الدستورية غير المعنية بالتعديل والتي تغالفت السلطة النظر فيها، فضلا عن اعتماد السلطة السياسية لآلية الموافقة البرلمانية، يدل اللجوء لاستشارة الشعب مباشرة بواسطة آلية الاستفتاء باعتباره الخيار الأمثل لتجسيد الإرادة الشعبية وتحسين المسألة الأمازيغية.

- افتقار السلطة لإستراتيجية متكاملة لإدراج الأمازيغية في برامج استكمال الهوية الوطنية، فبرغم مدى التقدم في ترقية الأمازيغية لاسيما في المجالين اللغوي والثقافي، لازالت المسألة الأمازيغية تعرف تعثرا في مدى تكريسها الفعلي في الواقع المعاش لاسيما في المستوى الرسمي والمؤسساتي.

- ترسيم المسألة الأمازيغية في الدستور جاء في شكل استجابة السلطة المطالب حركات النضال، بحيث اختزل قرار الترسيم المسألة في فعل احتجاجي ورد فعل رسمي، وهذا المعالجة مسألة مجتمعية وهوياتية بحجم القضية الأمازيغية، وذلك بدل طرحها في إطار مشروع عام

مجتمعي ينخرط فيه جميع الفاعلين السياسيين والنقابات والمواطنين وتنظيمات المجتمع المدني، بغية الوصول لتوافق وطني حول تثمين البعد الأمازيغي باعتباره من المقومات الأساسية لهوية الدولة، وهو ما يسمح بإرساء هوية وطنية متكاملة للدولة تجسد وفاقا مجتمعيا ووعاء ديمقراطيا جامعا من دون إقصاء ولا تشكيك، وتشكل انعكاسا حقيقيا وواقعا للتنوع الثقافي واللغوي الذي ينطبع به المجتمع الجزائري.

إن مسألة الهوية اللغوية في الجزائر تظهر في كل مرة بوجه جديد ومختلف راجع الاختلاف المرجعيات الثقافية المتواجدة في الحقل اللساني الجزائري سمحت بتكريس ازدواج اللغة الرسمية ، وبعد أن أصبح النزاع حول المسألة اللغوية مفتوحا خرج إلى العلن، وأصبح ورقة سياسية يستخدمها هؤلاء للضغط والهيمنة على الأطراف الأخرى، لتبرز في كل مرة المقاومة الهوياتية للجهة المهيمن عليها وتساهم في إعادة ترتيب مكونات هذا الحقل، فقد ظهرت هذه المرة المرجعية الأمازيغية التي حاولت إثبات شرعيتها التاريخية و فرض نفسها على أكثر من مستوى باستعمال آليات ووسائل تضمن لها الشرعية الاجتماعية والثقافية وفقا لسياسات مبنية على فكرة التنوع في إطار الوحدة،

وبالرغم من التكريس الدستوري للازدواجية اللغوية في الجزائر إلا أن استعمالها من بعض الأطراف كورقة سياسية، أقر المشروع الدستوري من خلال دستور 2020 الحظر الموضوعي للازدواجية اللغوية الأمر الذي من شأنه أن يزيل على الصراع ويقضي على ممارسة اللغة الأمازيغية كورقة سياسية.

وفي الأخير نقترح التوصيات التالية:

- إيلاء الأهمية اللازمة للغة العربية والعمل على تعريب الإدارة الجزائرية
- رغم أن المشروع كرس الحظر الموضوعي للازدواجية اللغوية إلا أن تجسيدها الفعلي يستوجب اهتمام القائمين بها من خلال نشر البحوث والدراسات والقواميس المتعلقة بهذه اللغة
- لا بد أن يترك الخيار للجميع في ضرورة الدراسة بهذه اللغة أو باللغة العربية و أن لا يتم إجبار أحد على الدراسة بها .

## قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- إبراهيم السامرائي، تنمية اللغة العربية في العصر الحديث، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1973م.
- أحمد بوكوس، الأمازيغية والسياسة اللغوية والثقافية بالمغرب، ط1، مركز طارق بن زياد، الرباط، 2003،
- أحمد محمد المعنوي نظرية اللغة الثالثة، ، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط5، 2005،
- إميل بديع يعقوب، فقه اللغة العربية وخصائصها، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1985م،
- زكي العشماوي، الرؤية المعاصرة في الأدب و النقد، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ب. ب. ط، ت ،
- سميح أبو مغلي، في فقه اللغة وقضايا العربية ، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عان، الأردن، 1987م
- عبد الجليل مرتاض، في رحاب اللغة العربية، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2004،
- عصام علي الدبس؛ القانون الدستوري ، دار الثقافة عمان ، ط1 ، 2011
- محمد آكلي قزو؛ دروس في الفقه الدستوري و النظم السياسية ، دراسة مقارنة ، طبعة منقحة دار الخلدونية ، الجزائر 2006 ،
- مصطفى محسن، في المسألة التربوية نحو منظور سوسيولوجي منفتح، ط2، المركز الثقافي العربي بيروت 2002،
- ميشال زكريا قضايا ألسنية تطبيقية، دراسات لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنة تراثية، ، 1993،
- يوسف حاشي؛ في النظرية الدستورية، دار ابن نديم للنشر و التوزيع ، ط 1، بيروت 2009

رسائل ومذكرات التخرج

- رابحي أحسن؛ مبدأ تدرج المعايير القانونية في النظام القانوني الجزائري ، أطروحة دكتوراه ، معهد العلوم القانونية و الإدارية ، جامعة بن عكنون الجزائر 2005 -2006
- محمد شاوش أخوان، الحركة الأمازيغية في الجزائر: من 1945-2016، مذكرة ماستر في التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017

المقالات و المداخلات العلمية

- إدريس الكنبوري، " التوتر السياسي والثقافي في المسألة الأمازيغية"، مقال منشور في يومية العرب، بتاريخ 4 أبريل 2017، السنة 39، العدد 10592،
- حسن طارق، الدولة الوطنية بعد الثورات: من جدل الأيديولوجيا والهوية إلى دولة المواطنين"، مجلة سياسات عربية، العدد9، السنة 2014،
- رفيق بن حصير، الهوية الأمازيغية والمشروع المجتمعي في الجزائر والمملكة المغربية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد6، جانفي 2014،
- شهرزاد ميموني، طيبي غماري، "البعد السوسيو تاريخي في مسألة الهوية الأمازيغية: الموروث الثقافي رأس السنة يناير في منطقة الأوراس نموذجا"، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، مجلد 9، عدد 1، جوان 2018
- عبد الجليل معالي المسألة الأمازيغية في المغرب العربي: حقوق لغوية أم دعوات انفصال"، مقال منشور في يومية العرب، بتاريخ 4 أبريل 2017، السنة 39، العدد10592،
- عبد الكريم مختاري، التعديلات الدستورية الجزائرية: وصفات علاجية لأزمات سياسية"، مداخلة مقدمة في إطار أعمال الملتقى الدولي حول التعديلات الدستورية في الدول العربية على ضوء المتغيرات الدولية الراهنة، المنظم بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشلف، يومي 19 و 20 ديسمبر 2012،

- محمود عبد المولى؛ الفصحى واللهجات: قراءة جديدة وملاحظات، مقال منشور في مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب الرباط المملكة المغربية، المجلد 17، ج1، 1399هـ - 1979م،
- مفيدة مقورة، اللغة الأمازيغية في الجزائر: دراسة في سياسة الترسيم وتأثيرها في مسار استكمال الهوية الوطنية"، مجلة البدر، المجلد 10، العدد 6 سنة 2018،
- نجلاء نجاحي، مسيرة الأمازيغية في الجزائر: بين البناء الثقافي والمشروع السياسي والفعل التربوي"، مجلة العلامة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد الخامس، ديسمبر 2017
- هوام الشيخة، " التعديلات الدستورية في الجزائر: وسيلة لتجسيد الديمقراطية أم لحل الأزمات الوطنية؟"، نص ورقة بحثية مقدم في إطار الملتقى الدولي الثاني حول التعديلات الدستورية في البلدان العربية، المنعقد في 6-8 ماي 2008، بكلية الحقوق، جامعة الأغواط، الجزائر

#### القوانين و المراسيم

- الجريدة الرسمية العدد 63؛ المؤرخ في 16/11/2008
- قانون رقم 01-16 مؤرخ في 6 مارس 2016 يتضمن التعديل الدستوري في الجزائر، جريدة رسمية عدد 14 مؤرخة في 7 مارس 2016.
- مرسوم رئاسي رقم 95-147 مؤرخ في 27 ماي 1995، يتضمن إنشاء محافظة عليا مكلفة برد الاعتبار للأمازيغية وبترقية اللغة الأمازيغية، جريدة رسمية عدد 29 مؤرخة في 28 ماي 1995.
- دستور 28 نوفمبر 1996، جريدة رسمية رقم 76 مؤرخة في 8 ديسمبر 1996.
- قانون رقم 02-03 مؤرخ في 10 أبريل 2002، يتضمن العديل الدستوري، جريدة رسمية رقم 25 مؤرخة في 14 أبريل 2002.
- رأي رقم 01، مؤرخ في 3 أبريل 2002، يتعلق بمشروع تعديل الدستور، جريدة رسمية عدد 22 مؤرخة في 3 أبريل 2002.

## قائمة المراجع

- قانون رقم 01-16 مؤرخ في مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، جريدة رسمية عدد 14 مؤرخة في 7 مارس 2016.
- المرسوم الرئاسي رقم 95-147 مؤرخ في 27 ماي 1995 المتعلق بإنشاء المحافظة السامية للغة الأمازيغية،
- قانون رقم 18-17 مؤرخ في 2 سبتمبر 2018، يتعلق بالمجمع الجزائري للغة الأمازيغية، جريدة رسمية عدد 54 مؤرخة في سبتمبر 2018.
- الدستور الجزائري 2020 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد ، 82 1 جمادى الأولى عام 1442 هـ 3 ديسمبر سنة 2020 م

### المراجع باللغة الأجنبية

- Olivier LEPSIUS, " Le contrôle par la cour constitutionnelle des lois des révisions constitutionnelles dans la République Fédérale d'Allemagne", Cahiers du conseil constitutionnel N27 (Dossier : contrôle de constitutionnalité des lois constitutionnelles) Janvier 2010, disponible sur le lien suivant : <https://www.conseil-constitutionnel.fr/nouveaux-cahiers-du-conseil-constitutionnel/cahiers-du-conseil-constitutionnel-11-27.janvier-2010>

### المواقع الإلكترونية

- [https://i.alarab.co.uk/pdf/2017/04/04-04/p1000\).pdf#page=12](https://i.alarab.co.uk/pdf/2017/04/04-04/p1000).pdf#page=12)
- <https://i.alarab.co.uk/pdf/2017/04/04-04/p1000.pdf#page=12>
- <http://www.aps.dz/ar/algerie/61969-2018-11-01-12-11-15>
- <http://www.el-mouradia.dz/arabek/president/activites/presidentacti.htm>
- <http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=586296&r>
- <http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/activites/presidentacti.htm>
- <http://www.makabylie.info>

## فهرس المحتويات



شكر	
إهداء	
مقدمة	1
الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للحظر الموضوعي و الازدواجية اللغوية	5
تمهيد	6
المبحث الأول: ماهية الحظر الموضوعي	7
المطلب الأول : الحظر الموضوعي في التعديل الدستوري	7
المطلب الثاني: حظر تعديل بعض القواعد الدستورية	11
المبحث الثاني: الواقع اللغوي في الجزائر بين الازدواج والتعدد:	17
المطلب الأول: الازدواج اللغوي و انعكاساته	17
المطلب الثاني :مقاربة تأصيلية لمسار اللغة الأمازيغية في الجزائر	24
الفصل الثاني: الازدواجية اللغوية من الدسترة الى الحظر الموضوعي	31
تمهيد	32
المبحث الأول: الاعتراف الدستوري والقانوني باللغة الأمازيغية	33
المطلب الأول: التكريس التدريجي للهوية الأمازيغية في الوثائق الدستورية للدولة:	33
المطلب الثاني : أدوات تجسيد دسترة الأمازيغية في إطار استكمال الهوية الوطنية:	36
المبحث الثاني: تقييم فعالية الحل الدستوري لمسألة الازدواج اللغوي	40
المطلب الأول: الدسترة: حل قانوني أم حيلة سياسية؟	40
المطلب الثالث : دستور 2020 يجسد حظرا موضوعيا للغة الأمازيغية	51
خاتمة	53

## فهرس المحتويات

---

56..... قائمة المراجع

61..... فهرس المحتويات